الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشّهيد حمه لخضر– الوادي

كليّة الآداب واللّغات

قسم اللّغة والأدب العربي

أثر السّـــياق في توجـيه وقــف المعــانقــة في القرآن الكريم

مذكرة تخرّج مقدّمة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

تخصّص لسانيات عامّة

إعداد الطالبين:

عبد المالك محضي

نورالدّين مناني

إشراف الأستاذ(ة):

✓ د/ نصرالدين وهابي

لجنة المناقشة

أ.د عبد الرؤوف عباس	جامعة الشهيد حمة الأخضر بالوادي	رئيسا
د. نصرالدين وهابي	جامعة الشهيد حمة الأخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د. فيصل بن علي	جامعة الشهيد حمة الأخضر بالوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 1442ه / 2021م

مقدمـــــة:

بسم الله الرّحمان الرّحيم، وبه نستعين، أمّا بعد:

للقرآن الكريم بنية إعجازيّة، فالنّص القرآني ولّاد للمعاني بشكل غير متناه، ولهذا كان محطّ اهتمام وعناية كلّ العلوم، ولاسيما الدّراسات اللّغوية، فقد ارتبطت جهود الدّارسين في لغة القرآن الكريم بثقافاتهم، وتنوّعت حسب ميولاتهم اللّغوية والعقديّة وغيرها، وقد كان للوقف حظّ من هذه الدّراسات، لما له من أثر في صورة المعنى الكليّة، والذي أحيانا قد يستلزم الوصل لإتمام تلك الصّورة، أو ضرورة الوقف على أحد موضعين دون الآخر، بحيث لا يوقف عليها معا لأنّ المعنى يختلّ، وإذا وقف على الأول ووصل الثّاني ظهر معنى غير المعنى في حالة وصل الأول والوقف على الثاني، وهو ما يعرف بوقف المعانقة. الذي يظهر فيه جليّا التّأثّر بالسّياقات الدّاخلية والخارجيّة في التّوجيه والتّرجيح بين موضعي الوقف فيه، لذا جاءت هذه الدّراسة الموسومة بـ: **(أثر السّياق في توجيه وقف المعانقة في القرآن الكريم)**، لتسير مع ركب الدّراسات القرآنيّة، علّها تكشف عن شيء ما تخدم به لغة القرآن، مستشفعة بلغة النّص القرآني نفسه، وما تؤول إليه من معان.

ولعلّ أهمّ دافع جعلنا نختار موضوع الدّراسة هو حبّ البحث في لغة القرآن الكريم أوّلا، ثمّ خصوصيّة وقف المعانقة وما يخلقه من نقاشات لغويّة وتوجيهات نحويّة ودلاليّة عند اللّغويين والمفسّرين والقرّاء، وما يتبع ذلك من ترجيحات وقفيّة تثير كلّ شغوف بلغة القرآن.

ونحن نهدف باختيارنا للموضوع إلى معرفة: **دور السّياق في توجيه وقف المعانقة؟ وما هو الأثر الذي يحدثُه هذا النوع من الوقف في المعنى؟**

هذا وقد اتبعنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي الاستقرائي التّحليلي، وذلك بدراسة وقف المعانقة وأنواعه، ثم استقصاء مواضعه في القرآن الكريم، ثم دراستها نحويّا ودلاليّا ومحاولة التّرجيح لأحد الوقفين بناءً على ذلك.

وقد فرضت طبيعة البحث ومنهجيّته أن نقسّمه إلى مقدمة، وثلاثة فصول، فصلين نظريين، وفصل تطبيقي.

فالفصل الأول خصصّناه لدراسة الوقف وصلته بالمعنى، وقد احتوى على ثلاثة مباحث، مبحث أولٌ لتعريف الوقف لغة واصطلاحا، ثمّ ثانٍ لدراسة الوقف بين التّوقيف والاجتهاد، فثالثٌ لدراسة أثر السّياق في توجيه الدّلالة التّركيبيّة.

والفصل الثاني خاص بوقف المعانقة، وقد احتوى كذلك على ثلاثة مباحث، مبحث للتعريف اللغوي والاصطلاحي لوقف المعانقة، ومبحث لرصد أنواع وقف المعانقة، ومبحث لاستقصاء مواضع وقف المعانقة في القرآن الكريم.

أمّا الفصل الثّالث فهو فصل تطبيقي، وقد اخترنا عشرين موضعا من مواضع وقف المعانقة في القرآن الكريم، اقتصرنا عليها حتى لا نتجاوز الحدّ الأقصى لعدد صفحات البحث، وحاولنا فيه دراسة هذه المواضع، ورجّحنا أحد الوقفين في كلّ موضع منها، إمّا بناءً على ترجيحات علماء الوقف، أو بناءً على ما نراه الأرجح وفق اجتهادنا الشّخصي المتواضع.

وبعد ذلك جعلنا خاتمة سطّرنا فيها أبرز النّتائج التي أفرزها البحث، من خلال جزئيات الدّراسة في فصوله الثّلاثة.

وبالنّسبة للمصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها، فقد تعدّدت وتنوّعت حسب تنوّع جزئيّات الدّراسة المختلفة، منها كتبٌ مهتمةٌ بعلوم القرآن، خاصّة ما تعلّق منها بالوقف والابتداء وبتفسير القرآن الكريم، كالإتقان في علوم القرآن للحافظ عبدالرحمان السيوطي، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، لأبي بكر الأنباري، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي، ومنها الكتب اللّغوية وخاصّة كتب النّحو، كإعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحي الدين درويش، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، فضلا عن الدّراسات اللّغوية والقرآنية الحديثة التي نهلت من العين نفسها،

كالوقف والابتداء في القرآن الكريم، للأستاذ الدكتور جاسم المحيمد، ودراسة للدكتور صالح بن إبراهيم الفراج، في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد54، بعنوان: التوجيه النحوي لوقف التعانق في القرآن الكريم، وكتاب وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار.

وتجدر الإشارة إلى أنّ موضوع العلاقة بين المعنى والوقف، وتأثر كلّ منهما بالآخر كان ميدانا لدراسات متعدّدة، ركّزت على مواضع الوقف والابتداء عامّة، وكيف يتحدّد المعنى في حالة الفصل والوصل، كدراسة الدكتور الباحث محمد حلبص (أثر الوقف على الدّلالة التّركيبة)، ودراسة الباحثة خديجة أحمد مفتي (الوقف والابتداء عند النّحاة والقرّاء)، ورسالة ماجستير بجامعة وهران –الجزائر– للطّالب توفيق منصوري (الوقف القرآني وأثره في التّفسير).

كما أنّ هناك دراسات –على قلّتها– اهتمت بوقف المعانقة، نجدها كمقالات لا كمؤلّفات أو بحوث مستقلّة، كدراسة الدّكتور عبدالعزيز بن علي الحربي (وقف التّجاذب في القرآن الكريم)، ودراسة الدّكتور محمد عادل شوك (تعانق الوقف في القرآن الكريم).

وقد واجهتنا خلال بحثنا عدّة صعوبات، منها ضيق الوقت، وكثرة انشغالنا بأعمال أخرى حالت دون التّفرّغ الكبير للبحث، وقلّة المراجع المستقلّة لوقف المعانقة.

وبعد حمد الله وشكره، نبتهل إلى الله متوسّلين أن يُوفق ويحفظ كل من مدّ إلينا يد العون والنّصيحة، لإخراج هذا البحث في أحسن شكل، ونخص بالذّكر الأستاذ المشرف الدكتور: نصرالدين وهابي، الذي لم يبخل علينا بعلمه وتوجيهاته وإرشاداته القيّمة ومرافقته لنا حتّى آخر لحظة في إنجاز هذه المذكّرة.

وختاما، أبى الله أن يكمل عمل إلا كتابه، ولا بدّ لأيّ عمل بشريّ أن يشوبه النّقص، وحسب الباحث أنّه جدّ واجتهد، وما توفيقنا إلّا باللّه، عليه توكّلنا وإليه ننيب.

الفصل الأول:

الوقف وصلته بالدّلالة

الفصل الأول: الوقف وصلته بالدلالة

تمهيد: إنّ أشرف العلوم وأفضلها ما كان فيه خدمة لكتاب الله تعالى بالإيضاح والبيان، ومن هذه العلوم: علم الوقف والابتداء، فهو علم مهمّ، وفنّ جليل، اعتنى بها علماؤنا أيّما اعتناء، فهو حلية التّلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التّالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم.

كما أنّه علمٌ يحتاج إليه جميع المسلمين، إذ لا بدّ لهم من قراءة القرآن الذي أنزله الله تعالى.

ولمّا كان هذا العلم بهذه المنزلة الرّفيعة، اهتمّ به العلماء –كما أسلفنا–، فجمعوا مسائله في تصانيفهم، منذ بزغ عصر التّدوين إلى يوم النّاس هذا. ولعل أهمّ ما انصبّ الاهتمام عليه، هو تلك العلاقة الوثيقة للوقوف القرآنية مع القراءات والتّفسير والإعراب والدّلالة.

المبحث الأول: تعريف الوقف

أولا– الوقف في اللغة

الوقف مصدر: وقَفَ يقف وقْفًا ووقُوفًا، فهو واقف.

قال ابن فارس (ت395هـ): "الواو والقاف والفاء أصل واحد يدل على تَمَكُّثٍ في شيءٍ ثم ينقاس عليه"[1] .

وجاء في أساس البلاغة : "وقف : وقَّفْتُه وقفا، فوقف وقوفا، ووقف وقفة، وله وقفات، وهذا موقف من مواقفك.. ووَقف القارئ على الكلمة وُقوفاً، ووَقَف الكلمةَ وَقْفاً. ووقّفتُ القارئ توقيفاً : علّمتُه مواضع الوُقُوف"[2] .

---

1 – **معجم مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1399هـ / 1979م، ج6، ص135.

2 – **أساس البلاغة**، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، دط، دت، ص740.

ولا يقال في شيءٍ: أوقَفْتُ، إلاَّ أنهم يقولون للذي يكونُ في شيءٍ ثم يَنْزِع عنه: قد أوْقَفَ[1] .

قال الطرماح (ت125هـ):

قَلَّ فِي شَطّ نَهْرَوَانَ اغْتِمَاضِي ** وَدَعَانِي هَوَى الْعُيُونِ الْمِرَاضِ

جَامِحًا فِي غِوَايَتِي ثُمَّ أَوْقَفْـ ** ـتُ رِضًا بِالتُّقَى، وَذُو الْبِرِّ رَاضِي

وحكى أبو عمرو: ثمّ أَوْقَفْتُ أي: سكت، وكل شيء تمسك عنه تقول: أَوْقَفْتُ[2] .

قال الجوهري (ت393هـ): "أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه، أي: أقلعت"[3] .

ويأتي الوقف أيضا بمعنى : الكف والمنع والحبس، فيقال: وقفت الدار وقفا، أي: حبستها في سبيل الله، ووقفت الرجل عن الشيء: منعته منه، والموقف: المكان الذي تقف فيه حيث كان. ويأتي الوقف أيضا بمعنى الإعلام، فيقال وقفت فلانا على ذنبه، أي أطلعته عليه[4] .

وقد وردت مادة (وقف) في أربعة مواضع من القرآن الكريم :

- قوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ٢٤﴾ [الصافات: 24].

- وقوله عز وجل: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: 27].

---

1 – **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، ج6، ص135.

2 – **لسان العرب**، أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، دط، دت، ج6، ص47.

3 – **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1414هـ/1984م، ط2، ج4، ص1440.

4 – **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، الحسن بن محمد بن الحسن الصّغاني، تح: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد، العراق، دط، 1986م، ص 636–637 .

- وكذلك قوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ﴾ [الأنعام: 30].

- وأيضا قوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوۡقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [سبأ: 31].

وهي في مجملها تدلّ على: الحبس وسكون الحركة. وقد كثر ورودها في الحديث النبوي، ومن ذلك ما روي عنه –صلى الله عليه وسلم– : "**وَلَا يَمُرُّ بِآيَةِ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ فَتَعَوَّذَ**"، بمعنى: قطع القراءة[1] .

ثانيا– الوقف في الاصطلاح

قبل أن نشرع في التعريف الاصطلاحي للوقف، ينبغي التّنبيه إلى أنّ الوقف عند القرّاء نوعان[2]:

الأول: كيفية النطق بالحرف أو الحركة عند الوقف، وخصّوا ذلك بأبواب: كالوقف على أواخر الكلم، والوقف على تاء التأنيث، ووقف حمزة وهشام على الهمز، فهذا النوع متعلق بكيفية الأداء، وهو غير مراد في البحث.

الثاني: الوقف الذي يتأثر به المعنى في الآية، فهو متعلّق بالمعنى من حيث تمامه وعدمه، وهو المراد بالبحث.

وقد تعددت تعاريف أصحاب الفنّ للوقف، والنّاظر فيها يخلص إلى أنّها تجتمع في معنى واحد، إمّا بالزّيادة أو النّقصان.

1 – **المكتفى في الوقف والابتدا**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، تح: يوسف بن عبد الرحمان المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ/1987م، ص48 (مقدمة التحقيق).

2 – **وقوف القرآن وأثرها في التفسير**، ينظر: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، دط، 1431هـ، ص14.

تعريف شمس الدين ابن الجزري (ت833هـ):

عرفه بقوله : "الوقف عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، لا بنية الإعراض"[1] .

تعريف شهاب الدين القسطلاني (ت923هـ):

الوقف : هو قطع النطق عند آخر اللفظ، وهو مجاز من قطع السير، وكأنّ لسانه عامل في الحروف ثم قطع عمله فيها"[2] .

تعريف زكريا الأنصاري (ت926هـ):

عرف الأنصاري الوقف بتعريفين فقال: "الوقف يطلق على معنيين: أحدهما القطع الذي يسكت القارئ عنده، وثانيهما المواضع التي نص عليها القراء، فكل موضع منها يسمى وقفا، وإن لم يقف القارئ عنده، ومعنى قولنا هذا وقف : أيموضع يوقف عنده، وليس المراد أن كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده"[3] .

تعريف الأشموني (ت962هـ):

عرفه بقوله : "قطع الصّوت آخر الكلمة زمنا ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها"[4] .

---

1 – **النشر في القراءات العشر**، أبو الخير ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1423هـ/2002م، ج1، ص189.

2 – **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، شهاب الدين القسطلاني، تح: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ط1، 1392هـ/1972م، ج1، ص248.

3 – **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2002م، ص11.

4 – **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، أحمد الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، ص24.

والملاحظ من خلال التعريفات السابقة أنها أجمعت على كلمة القطع، فهي واردة في كل تعريف، إلا أن على بعضها مآخذ نجملها فيما يلي:

الناظر في تعريف القسطلاني يجد تعريفا جامعا غير مانع، فأما كونه جامعا فلأنه يشمل جميع أنواع الوقف التي ذكرها العلماء: الاختياري، والاختباري، والاضطراري[1]، أما كونه غير مانع فلأنه أدخل كلا من السكت والقطع[2] في التعريف .

أمّا الأشموني فقد تردّد فذكر تعريفين، وعلى كل واحد منهما ملاحظات، ففي التعريف الأول – وهو قوله: "قطع الصوت زمنا ما" – لم يبين هل هذا الوقف يكون بتنفس أم بدون تنفس؟، إذ الوقف يكون بتنفس لفترة وجيزة، أما التعريف الثاني –وهو قوله: "هو قطع الكلمة عما بعدها"– فهو غير مانع لأنّه يشمل كلّا من الوقف والقطع، والفارق بينهما أنّ الوقف يكون مع نيّة استئناف القراءة، والقطع يكون مع عدم نيّة استئنافها.

أمّا الأنصاري فيتّضح من تعريفه أنّ الوقف يراد به مرة السّكوت على آخر الكلمة، وهذا يكون بسبب التنفس، وهذا له أحكامه وكيفية الوقوف عليه، ويراد به مرة أخرى صلاحيّة الكلمة للوقوف عليها، ويكون ذلك بسبب انتهاء العبارة ويعتمد في ذلك على إتمام المعنى.

أمّا ابن الجزري فالوقف عنده يكون من تنفّس القارئ، سواء كانت الكلمة صالحة للوقف أم غير صالحة، كما اشترطه في كتابه حيث قال في آخر باب الوقف: "فلو تنفّس القارئ

---

1 – الوقف الاختباري هو الذي يطلب من القارئ بقصد الامتحان، ومتعلّقه بالرّسم العثماني لبيان المقطوع من الموصول والثابت من المحذوف، أما الاضطراري فهو الذي يعرض للقارئ بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف كضيق النفس أو العطاس، والاختياري هو الذي يقصده القارئ باختياره من غير عروض سبب من الأسباب المتقدمة. ينظر: **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1421هـ/2001م، ج1، ص 368-369.

2 – السكت هو: قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف من غير تنفس بنية العود إلى القراءة في الحال، ويكون في وسط الكلمة وفي آخرها، وعند الوصل بين السورتين لمن له ذلك، أما القطع فهو: قطع القراءة رأسا، أي الانتهاء منها، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى غيرها. ينظر: **المرجع نفسه**، ج1، ص407.

آخر سورة لصاحب السّكت، أو على ﴿عِوَجَاۜ﴾ [الكهف: 01] و﴿مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: 52] لحفص من غير مهلة لم يكن ساكتا ولا واقفا، إذ الوقف يشترط فيه التّنفس مع المهلة، والسّكت لا يكون معه تنفس، فاعلم ذلك"[1] .

والعلماء المعاصرون يعتمدون على تعريف ابن الجزري، مع اختلاف يسير في العبارة، فالوقف هو: **قطع الصّوت على آخر الكلمة زمنا يسيرا يُتنفّس فيه عادة مع قصد الرجوع إلى القراءة**[2] .

فخرج بقيد (آخر الكلمة): الوقف على وسط الكلمة، وخرج بقيد (التّنفس): السّكت، وخرج بقيد (قصد الرجوع إلى القراءة): القطع. أما استئناف القراءة فيكون بأن يبتدئ بقراءة الكلمة الموقوف عليها، أو بقراءة ما قبلها ليستقيم المعنى، أو يبتدئ بالكلمة التي بعدها[3] .

1 – **النشر في القراءات العشر**، أبو الخير ابن الجزري، ج1، ص191–192.

2 – **أحكام قراءة القرآن الكريم**، محمود خليل الحصري، المكتبة المكية، دار البشائر الإسلامية، ط4، 1992م، ص198.

3 – **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

المبحث الثاني: الوقف بين التوقيف والاجتهاد

كثيرة هي النّصوص الحديثيّة التي تدلّ في ظاهرها على حرص نبيّنا الكريم –صلّى الله عليه وسلّم– على تعليم أصحابه مواضع الوقف حرصه على تعليمهم تلاوة القرآن وفهم معانيه، فقد كان الصّحابة –رضوان الله عليهم– يتلقّون من رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– ما ينبغي أن يوقف عنده كما يتلقّون القرآن الكريم حفظا وترتيلا وعملا.

من ذلك ما روي عن عبد الله بن عمر –رضي الله عنه– : "لقد عِشْنا بُرهةً مِن دَهْرِنا، وإنَّ أحدَنا يُؤْتَى الإيمانَ قبلَ القُرآنِ، وتنزِلُ السُّورةُ على محمَّدٍ ﷺ، فيتَعلَّمُ حلالَها وحَرامَها، **وما ينْبَغي أنْ يُوقَفَ عندَه فيها** كما تَعلَّمونَ أنتم القُرآنَ"[1] .

قال النّحّاس (ت338هـ) : "فهذا الحديث يدلّ على أنّهم كانوا يتعلّمون الأوقاف كما يتعلّمون القرآن"[2] .

وقال أبو عمر الدّاني (ت444هـ) : "ففي قول ابن عمر دليل على أنّ تعلّم ذلك توقيف من رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وأنّه إجماع من الصّحابة –رضوان الله عليهم–"[3] .

إلّا أنّ ملّا القاري (ت1014هـ) عارض الاستدلال بهذا الحديث في شرحه على الجزريّة، فقال: "ولا يخفى أنّ قوله: **(وما ينبغي أن يوقف عنده)** لا يبعد أن يراد بها الآيات المتشابهة في معناها، فليس الحديث نصّا على الوقف المصطلح عليه"[4] .

---

1 – رواه البيهقي في السنن الكبرى (5073)، ورواه الحاكم في المستدرك (101)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

2 – **القطع والائتناف**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحّاس، تح: عبد الرحمان بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1992م، ص12.

3 – **المكتفى في الوقف والابتدا**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ص134–135.

4 – **المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية**، ملا القاري، تح: أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، ط1، 1426هـ / 2006م، ص259.

وفي نفس السّياق ذهب ابن عاشور (ت1393هـ) في المقدمة الثّامنة من تفسيره، فقال: "وما ذكر عن ابن النحاس من الاحتجاج لوجوب ضبط أوقاف القرآن بكلام لعبد الله بن عمر ليس واضحا في الغرض المحتج به"[1]، فالوقوف حسب ابن عاشور قد روعي فيها ما يُراعى في تفسير الآيات، فكان ضبط الوقوف مُقدّمة لما يفاد من المعاني عند واضع الوقف.

ومن ذلك أيضا ما روي عن أمّ سلمة –رضي الله عنها– قالت : "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ، يَقْرَأُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ثُمَّ يَقِفُ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾، ثُمَّ يَقِفُ"[2] .

وهذا الحديث يدلّ على أن النّبيّ –صلّى الله عليه وسلم– كان يُعلّم أصحابه وقف التّمام، فقد كان يقف على رؤوس الآي في قراءته ويعلّم أصحابه ذلك[3]، إلّا أنّه "ليس من اللّازم أن يكون قد علّم أصحابه مواضع الوصل والفصل في القرآن الكريم كلّه، بل أعطاهم إطارا نظريّا، هو عدم ختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بآية عذاب"[4]، يدلّنا على ذلك حديث أبي هريرة –رضي الله عنه–، أنّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– قال: "إنّ هذا

1 – **تفسير التحرير والتنوير**، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، دط، دت، ج1، ص84.

2 – أبو داود (4001) والترمذي (2927) –واللفظ له–، وصحّحه الألباني في "صحيح أبي داود".

3 – ذهب الحصري إلى أنّ الوقف على رؤوس الآي فعله النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– مع الفاتحة لخصوصيّتها لا مع كلّ القرآن، وذلك حتّى يحفظها عنه المسلمون جميعا كلمة كلمة، وآية آية، ويتلقّاها عنه الكبير والصّغير والرّجل والمرأة.. ولم يثبت أنّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– صنع في أيّة سورة من سور القرآن العظيم مثل صنيعه في سورة الفاتحة. ينظر: **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء**، محمود خليل الحصري، مكتبة السنّة، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ / 2002م، ص68.

4 – **الوقف والابتداء في ضوء علم اللسانيات الحديثة**، أحمد عارف حجازي، دار فرحة للنشر والتوزيع، مصر، دط، 2008م، ص26.

القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة"[1] .

قال النّحّاس معقّبا على هذا الحديث: "فهذا تعليم التّمام توقيفا من رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– بأنّه ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنّة والثّواب، ويفصل ما بعده إن كان بعدها ذكر النّار أو العقاب، نحو: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الإنسان:31]، ولا ينبغي أن يقول: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ﴾ لأنّه منقطع عمّا قبله، لأنّه منصوب بإضمار فعل، أي: ويعذّب الظّالمين، أو وعذّب الظّالمين"[2] .

ومن ذلك الوقوف التّوقيفيّة التي تحدّث عنها بعض أهل القراءة، ما يُعرَفُ بـ "وقف جبريل"، أو "وقف الاتّباع"، أو "وقف السّنّة"، وذلك في عشر مواضع[3]:

1 و2 – ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [البقرة: 148] و [المائدة: 48] .

3 – ﴿قُلۡ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 95] .

4 – ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقّٖۚ﴾ [المائدة: 116] .

5 – ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [يوسف: 108] .

6 – ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ١٧﴾ [الرعد: 17] .

7 – ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ﴾ [النحل: 5] .

---

1 – أبو داود (1477)،

2 – **القطع والائتناف**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحّاس، ص13.

3 – **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، أحمد الأشموني، ص 45.

8 - ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ﴾ [السجدة: 18] .

9 - ﴿فَحَشَرَ﴾ [النازعات: 23] .

10 - ﴿لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ ۝٣﴾ [القدر: 3] .

وزاد بعض من كتب علم التجويد سبعة مواضع[1]:

1. ﴿أَنۡ أَنذِرِ﴾ [يونس: 2] .
2. ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ﴾ [يونس: 65] .
3. ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ﴾ [النحل: 103] .
4. ﴿لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ﴾ [لقمان: 13] .
5. ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ۝٦﴾ [غافر: 6] .
6. ﴿مِّنۡ كُلِّ أَمۡرٖ ۝٤﴾ [القدر: 4] .
7. ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ﴾ [النصر: 3] .

يقول محمود خليل الحصري (ت1401هـ) مُعلّقا على هذه الوقوف: "وسمّي الوقف في هذه المواضع: وقف السّنّة، ووقف جبريل، ووقف الاتّباع، لأنّ الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- كان يتحرّى الوقف في هذه المواضع دائما، هكذا قالوا، ولكن مع التّنقيب البالغ والبحث الفاحص في شتّى الأسفار ومختلف المراجع -من أمّهات الكتب في علوم القرآن

1 - **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء**، محمود خليل الحصري، ص13.

والتّفسير والسّنّة والشّمائل والآثار– لم أعثر على أثر صحيح أو ضعيف يدلّ على جميع هذه المواضع أو بعضها من السّنّة العمليّة أو القوليّة"[1] .

إنّ المتأمّل في ما سبق يتبيّن له أنّ أدلّة القائلين بالتّوقيف في الوقف قد نوقشت بما يجعلنا نقول أنّ مبنى الوقوف على الاجتهاد لا التّوقيف، فلا تجد في القرآن مكانا يجب الوقف فيه، ولا يحرم الوقف فيه، كما قال ابن الجزري :

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبْ ♦♦♦ وَلاَ حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبْ [2]

أي: ليس في القرآن وقفٌ واجب يأثَم تاركه، أو وقف حرام يأثَم فاعله، إلاَّ إذا كان هناك سبب يستدعِي اختلال المعنى المراد من السّياق في كلام الله تعالى، كأن يقف القارئ مختارًا غير مضطرٍّ على وقفٍ قبيح، متعمّدا إبراز معنًى غير المعنى المراد، مثل: الوقف على كلمة ﴿إِلَـٰه﴾ في قوله تعالى: ﴿لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء: 87]، أو على كلمة ﴿ٱلصَّلَوٰة﴾ في قوله تعالى: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: 43] .

لذا اجتهد العلماء في وضع وقوف بحسب المعنى وما يقتضيه التّفسير والفهم السّليم للآية، لكنّهم اختلفوا في تحديد أقسامه، فبعضهم جعلها ثلاثة أقسام كابن الأنباري[3]، والبعض جعلها أربعة كأبي عمرو الدّاني[4]، والبعض جعلها خمسة كالسّجاوندي[1] والأشموني[2] .

---

1 – **المرجع السابق**، الصفحة نفسها.

2 – **الشرح العصري على مقدمة ابن الجزري**، محمد بن محمود حوا، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ / 2008م، ص114.74

3 – أقسامه عنده: الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف، ينظر: **إيضاح الوقف والابتداء**، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، دط، 1390هـ / 1971م، ج1، ص108.

4 – وهي: تام، وكاف، وحسن، وقبيح، ينظر: **المكتفى**، أبو عمرو الداني، ص138.

يقول الأشموني: "والنّاس في اصطلاح مراتبه مختلفون، كلّ واحد له اصطلاح، وذلك شائع لما اشتهر أنّه لا مشاحّة في الاصطلاح، بل يسوغ لكلّ واحد منهم أن يصطلح على ما يشاء"[3]، وقال ابن الجزري: "وأكثر ما ذكره النّاس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر"[4].

إلّا أنّ هذه التّقسيمات –رغم اختلافها في العدد والتّسمية– ترجع في أصولها عند أكثر القرّاء إلى أربعة أقسام: تام، وكاف، وقبيح، وحسن كما يقول الإمام الزّركشي[5]، وذلك بحسب تعلّق الموقوف عليه بما بعده، لأنّ الكلام الموقوف عليه من حيث تعلّقه لا يخلو من أن يكون واحدا من أربعة[6]:

1 – إمّا أن يكون له به تعلّق بما بعده مطلقا لا لفظا ولا معنى، وهذا الذي اصطلح عليه الأئمّة بالوقف التّام.

2 – وإمّا أن يكون له به تعلّق من حيث المعنى فقط دون اللّفظ، وهذا الذي اصطلح عليه بالوقف الكافي.

3 – وإمّا أن يكون له به تعلّق من حيث اللّفظ فقط دون المعنى، وهذا الذي اصطلح عليه بالوقف الحسن.

---

1 – ذكر أن الوقف على خمس مراتب: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة، ينظر: **الوقف والابتداء**، محمد بن طيفور السجاوندي، تح: محمد هاشم درويش، دار المنهاج، عمان، الأردن، ط1، 1422هـ/2001م، ص501.

2 – يقول في كتابه منار الهدى: "وأشرت إلى مراتبه بتام أو أتم، وكاف وأكفى، وحسن وأحسن، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح، فالكافي والحسن يتقاربان، والتام فوقهما، والصالح دونهما في الرتبة، فأعلاهما: الأتمّ، ثمّ الأكفى، ثمّ الحسن، ثمّ الأصلح، ويعبر عنه بالجائز". **منار الهدى**، الأشموني، ص52.

3 – **منار الهدى**، الأشموني، ج1، ص23.

4 – **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، ج1، ص178.

5 – **البرهان في علوم القرآن**، بدرالدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، دط، 1988م، ج1، ص350. وهو التقسيم الذي اعتمده ابن الجزري ووافقه عليه كثير ممّن جاء بعده.

6 – **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، ج1، ص187.

4 – وإمّا أن يكون له به تعلّق من حيث اللّفظ والمعنى معا، وهذا هو الذي اصطلح عليه بالوقف القبيح.

فهذه أربعة وجوه للتعلّق تقابلها أربعة أنواع من الوقف.

ومرجع هذه الأنواع النّظر في معاني الآيات، وتفادي تجزئة المعنى الواحد، وتحاشي البدء بما يُفسد المعنى ويُقطّع أوصال الآية الواحدة[1].

إلّا أنّ من العلماء من خالف أولئك في هذا الاجتهاد في الوقوف عند تمام المعنى، يقول ابن العربي (ت543هـ): "جواز الوقف في القراءة في القرآن قبل تمام الكلام، وليست المواقف التي تنزغ بها القراء شرعا عن النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– مرويا، وإنّما أرادوا به تعليم الطّلبة المعاني، فإذا علموها وقفوا حيث شاؤوا، فأمّا الوقف عند انقطاع النّفس فلا خلاف فيه، ولا تعد ما قبله إذا اعتراك ذلك، ولكن ابدأ من حيث وقف بك نفسك، هذا رأيي فيه، ولا دليل على ما قالوه بحال، ولكنّي أعتمد الوقف على التّمام، كراهية الخروج عنهم"[2] .

ويقول ابن عاشور في نفس هذا السّياق: "وبعضهم استحسن أن يكون الوقف عند نهاية الكلام، وأن يكون ما يتطلّب المعنى الوقف عليه قبل تمام المعنى سكتا، وهو قطع الصّوت حصّة أقلّ من حصّة قطعه عند الوقف، فإنّ اللغة العربية واضحة، وسياق الكلام حارس من الفهم المخطئ، فنحو قوله تعالى: ﴿تُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ ۙ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ﴾ [الممتحنة:1]، لو وقف القارئ على قوله: ﴿ٱلرَّسُولَ﴾ لا يخطر ببال العارف باللّغة أنّ قوله: ﴿وَإِيَّاكُمۡ ۙ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ﴾ تحذير من الإيمان باللّه، وكيف يخطر ذلك وهو

1 – **من أسرار العربية**، إبراهيم أنيس، مكتبة الخانجي، مصر، ط4، 1972م، ص221.

2 – **أحكام القرآن**، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، تح: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424هـ / 2003م، ج4، ص 1981.

موصوف بقوله: ﴿رَبِّكُم﴾؟!، فهل يحذّر أحد من الإيمان بربّه؟! وكذلك قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾﴾ [النازعات:27]، فإنّ كلمة ﴿بَنَىٰهَا﴾ هي منتهى الآية، والوقف عند ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾، ولكن لو وصل القارئ لم يخطر ببال السّامع أن يكون ﴿بَنَىٰهَا﴾ من جملة ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾، لأنّ معادل همزة الِاستفهام لا يكون إلّا مفردا"[1] .

وجال في هذا المعنى عدّة من العلماء، منهم: أبو الكرم المبارك بن فاخر، وأبو يحيى زكريا الأنصاري، وأحمد بن محمد الأشموني، بل نقل العمانيّ الإجماع على أنّه لا شيء عليه، وقد أبان هؤلاء حكم القبيح والممنوع من الوقف، وإنّما قصدوا برأيهم أنّه لو وقف فإنّه لا حرج عليه إلّا إذا قصد أو اعتقد[2] .

ومن كلّ ما سبق نلاحظ اختلاف العلماء في تعاملهم مع الوقف تقسيما وضبطا وتوجيها، بما لا يدع مجالا للقول بتوقيفيّة الوقف القرآنيّ وإن جاءت بعض النّصوص بما يُوهِم بذلك.

1 – **التحرير والتنوير**، ابن عاشور، ج1، ص84.

2 – ينظر: **وقوف القرآن وأثرها في التفسير**، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ص 384.

المبحث الثّالث: أثر السّياق في توجيه الدّلالة التّركيبيّة

إنّ أيّ وقف في الآية القرآنيّة على أيّ كلمة معيّنة لا بدّ أن يكون له هدفٌ لغويٌّ يؤدّي معنى مُعيّنا، وهذا المعنى لا بدّ أن يتحرّى السّيّاق القرآني الذي يُحتكم فيه إلى أهل التّفسير والقراءات وأهل النّحو والفقه. فلا يمكن الوقف جُزافا وإلّا فسد المعنى، يقول ابن مجاهد (ت324هـ): "لا يقوم بالتّمام إلّا نحويّ عالم بالقراءة، عالمٌ بالتّفسير، عالمٌ بالقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالمٌ باللّغة التي نزل بها القرآن"[1] .

وإذا تأمّلت هذه العلوم وجدتها ترجع إلى معرفة المعنى الذي هو أساس علم الوقف والابتداء، فمعرفة التّفسير واختلافات المفسّرين يُعرف بها المعنى، فيَعرف الواقف أين يقف بناءً على هذا التّفسير أو ذاك.

ومن أشهر الأمثلة التي يُمثَّل بها في هذا المقام تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: 7]، يقول مساعد الطيّار: "فمن فسَّر التّأويل بما تَؤُولُ إليه حقائق القرآن فإنّه يقف على لفظ الجلالة؛ لأنّ علم الحقائق ممّا يختصُّ به الله، ومن ادّعى علمه فقد كذب على الله. ومن فسّر التّأويل بالتّفسير جاز له أن يصل لفظ الجلالة بما بعده، ويقف على لفظ (ٱلۡعِلۡم)؛ لأنّ الراسخين في العلم يعلمون تفسيره.

وأنت تلحظ في هذا المقام كيف اختلف الوقف باختلاف التّفسير، وأصل ذلك راجع إلى المعنى المراد بالتّأويل، فالمعنى أولاً، ثمَّ يجيء الوقف تبعاً للمعنى"[2] .

---

1 – **القطع والائتناف**، أبو جعفر النّحّاس، ص 94.

2 – **المحرّر في علوم القرآن**، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدّة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1429هـ / 2008م، ص253.

ولعلّ أوضح نصّ في أهميّة السّياق في توجيه الدّلالة التّركيبيّة للآية القرآنيّة هو قول ابن الجزري في (النّشر): "ليس كلّ ما يتعسّفه بعض المُعْرِبين، أو يتكلّفه بعض القُرّاء، أو يتأوّله بعض أهل الأهواء –ممّا يقتضي وقفا وابتداء– ينبغي أن يُتَعمّد الوقفُ عليه، بل ينبغي تحرّي المعنى الأتمّ، والوقف الأوجَه. وذلك نحو الوقف على: ﴿وَارْحَمْنَا أَنتَ﴾، والابتداء ﴿مَوْلَانَا فَانصُرْنَا﴾ على معنى النّداء. ونحو: ﴿ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾، ثم الابتداء ﴿بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾، ونحو: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾، ثم الابتداء ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ على معنى القسم.. ونحو الوقف على ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ مع وصله بقوله ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ على أن "**ما**" موصولة، ومن ذلك قول بعضهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾ أن الوقف على ﴿تُسَمَّى﴾ أي عيناً مسماة معروفة. والابتداء (سَلْ سَبِيلًا) هذه جملة أمرية أي اسأل طريقاً موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة.. ومن ذلك تعسف بعضهم إذ وقف على ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ﴾ ويبتدئ ﴿اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ويبقي ﴿يَشَاء﴾ بغير فاعل، فإنّ ذلك وما أشبهه تمحُّلٌ وتحريفٌ للكلم عن مواضعه؛ يُعرف أكثره بالسّباق وبالسّياق"[1] .

والمُتتبّع لكتب الوقف يجد من النّحاة اهتمامًا بالغًا بالتّعلّق اللّفظي في تركيب الجملة وأثره في سياق الكلام، أي ما يكون ما بعده مُتعلّقًا بما قبله من جهة الإعراب وما ينتج عن إلغاء تعلّقه من خروجٍ عن السّياق المُراد، ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري في باب ما لا يتمّ الوقف عليه، حيث قال: "اعلم أنّه لا يتمّ الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النّعت، ولا على الرّافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرّافع، ولا على النّاصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون النّاصب.. إلخ

1 – **النّشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، ج1، ص231 – 232 (بتصرّف يسير) .

- فأمّا المضاف دون ما أضيف إليه، فكقوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ الوقف على ﴿صِبْغَةَ﴾ قبيح، لأنّها مضافة إلى الله، وكذلك: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ الوقف على ﴿كَلِمَتُ﴾ قبيح .
- وأمّا المنعوت دون النّعت؛ فكقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الوقف على ﴿لِلَّهِ﴾ غير تامّ، لأنّ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ نعته .
- وأمّا الرفع دون المرفوع؛ فكقوله: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ الوقف على ﴿قَالَ﴾ قبيح، لأنّ الذي بعده مرفوع به .
- وأمّا المرفوع دون الرافع؛ فكقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾ قبيح، لأنّه مرفوع باللّام الأولى من اسم (الله) .
- وأمّا النّاصب دون المنصوب؛ فكقوله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ﴾ الوقف على ﴿نُوحٌ﴾ غير تامّ، لأنّ الابن منصوب بـ ﴿نَادَى﴾ .
- وأمّا المنصوب دون النّاصب، فكقوله: ﴿إياك نعبد﴾ الوقف على ﴿إِيَّاكَ﴾ قبيح، لأنّه منصوب بـ ﴿نَعْبُدُ﴾ .."[1] .

ويضيف السَّجَاوَنْدِيُّ (ت:560هـ) مُمثّلا لبعض تلك المُتعلّقات فيقول: "وما لابدّ من ذكره: أن لا يُوقَف بين الشّرط وجزائه، مُقدَّمًا كان الجزاء أو مُؤخّرًا، فالمُقدّم كقوله: ﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ لأنّ قوله: ﴿إِنْ عُدْنَا﴾ متعلّقٌ بسياق الكلام، والافتراء مُقيّدٌ بشرط العود. والمُؤخّر كقوله: ﴿**غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ**﴾ لأنّ قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ جزاء (مَن) في قوله: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾. ولا بين المبدل وبدله، كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، لأنّ قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ بدل قوله: ﴿الصِّرَاطَ

1 – **فنون الأفنان في عيون علوم القرآن**، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تح: حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ / 1987م، ص 355 – 360 (باختصار يسير).

الْمُسْتَقِيمَ﴾. ولا بين المبتدأ وخبره، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا﴾، لأنّ قوله: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ خبر: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾. ولا بين المنعوت ونعته، كقوله تعالى: ﴿**لِّلْمُتَّقِينَ**﴾، لأنّ قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ نعت ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ولا بين المنسوق عليه ومنسوقه، كقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾، لأنّ قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾، منسوق على قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾. ولا بين عامل ومعموله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، لا وقف فيها إلى آخر الآية، لأنّ قوله: ﴿لَآيَاتٍ﴾ اسم إنّ، والجار والمجرور وما اتّصل به واقع موقع الخبر. ولا بين المستثنى والمستثنى منه، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ لأنّ قوله: ﴿إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ مستثنى من الملائكة"[1] .

كما عالج الفقهاء الوقف الذي يفضي إلى فساد المعنى وتغيير الحكم الشّرعي، كالوقف على كلمة ﴿وَلأَبَوَيْهِ﴾، كما في الآية الكريمة: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَـٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء:11]، "فالوقف عليها يفيد أحد أمرين: إمّا اشتراك البنت في النّصف مع أبَوي الميّت، وإمّا أخذ الأبوين النّصف أيضاً كالبنت، وكلا الأمرين باطل، فإنّ الحكم الشّرعي أنّ البنت تأخذ نصف التّركة إذا انفردت، كما قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾، وإنَّ لكل واحد من أبوي الميت السّدس إذا وُجِدَ للميّت ولدٌ ذكر كان أم أنثى، قال تعالى: ﴿ولأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾، والولد يتناول الذّكر والأنثى.

1 – **علل الوقوف**، أبو عبد الله محمد بن طيفور السّجاوندي، تح: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد ناشرون، الرّياض، المملكة العربية السّعودية، ط2، 1427هـ / 2006م، ج1، 132 – 136.

وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُس﴾ مستأنفاً لبيان ميراث الأصول بعد بيان ميراث الفروع، وحينئذ فالوقف إنّما يكون على ﴿فَلَهَا النِّصْفُ﴾، ثم يبتدأ بقوله ﴿وَلأَبَوَيْهِ﴾"[1] .

أمّا عند القرّاء، فإنّ الدّلالة التّركيبيّة تتغيّر بتغيّر القراءة للآية القرآنيّة، ويمكن أن نمثل لذلك باختلاف الاسناد في قوله تعالى : ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [آل عمران: 146]. فقد قرأ الكوفيّون وابن عامر : ﴿قَاتَلَ﴾ بألف من القتال، وقرأ الباقون ﴿قُتِل﴾ بغير ألف من القتل[2]، فقراءة ﴿قَاتَلَ﴾ تعني أنّ النّبيّ قاتل لإعلاء كلمة الله، وقاتل معه علماء ربّانيّون وعباد صالحون كثيرو العدد، فقُتل منهم من قُتل، وبقي من بقي منهم حيّا، أمّا قراءة ﴿قُتِلَ﴾ فتعني أنّ النبيّ هو الذي قُتل، ثم أخبر عمّا كان من الأتباع بعد مقتله، فلم يثنهم ذلك على المضي على منهاجه، فلم يضعفوا وصبروا لأعدائهم.

"وباختلاف السّياق في القراءتين يختلف الوقف :

فإذا أسند القتل إلى النبي فالوقف كاف على ﴿قُتِلَ﴾ عند الداني، وإذا أسند إلى الربيين فليس بكاف عنده، وينقل النّحاس عن الأخفش أنه تام على ﴿قُتِل﴾، وهو قول نافع.

ومن قرأ ﴿قَاتَلَ﴾ فالوقف عنده على ﴿ٱسْتَكَانُوا﴾ .

1 – **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء**، محمود خليل الحصري، ص40.

2 – **النّشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، ج2، ص242 .

وقال النّحّاس : وزعم أحمد بن جعفر أن الوقف في القراءتين جميعا إذا أردت الوقف الحسن ﴿رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾، وأنّ التّمام ﴿وَمَا ٱسْتَكَانُواْ﴾[1] .

ومن كلّ ما سبق ذكره يمكن أن نرى الأثر البالغ للسياق في الدّلالة التّركيبيّة، وما تحدثه من أثر على الوقف القرآني، وكيف تنوّع الرّاصدون لهذا الأثر، بين نحاة وقراء ومفسرين وفقهاء.

1 – **الوقف والابتداء في القرآن الكريم وصلته برسم المصحف والقراءات والإعراب**، ياسين جاسم المحيمد، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامية، قطر، دط، 1437هـ / 2016م، ص387.

الفصل الثاني:

وقف المعانقة في القرآن الكريم

الفصل الثّاني: وقف المعانقة في القرآن الكريم

تمهيد: لم يكن وقف المعانقة معروفا عند المتقدّمين ممّن ألّف في الوقوف، فقد ذكر ابن الجزري أنّ أوّل من نبّه عليه هو الإمام عبد الرحمان بن أحمد أبو الفضل الرّازي مؤلّف كتاب (جامع الوقوف)، وقال: "إنّه أخذه من المراقبة في العروض"[1]، وقد جعله العلّامة أبو الحسن علي محمد الصّفاقسي نوعا مستقلّا من أنواع الوّقف، وقسيما لباقي الوقوف الأخرى، ولم يدخله في واحد منها، كالكافي والجائز والصّالح، وسماه المُتجاذب.

وممّا تقدّم يتّضح لنا أنّ العلماء يطلقون على هذا النوع من الوقف عدّة تسميات، أهمّها: وقف المعانقة، وقف التّعانق، وقف التّجاذب، وقف المراقبة.

وبما أنّه لا مشاحّة في الاصطلاح فسنعتمد مصطلح: وقف المعانقة، ونحاول في هذا الفصل الإحاطة بتعريفه لغة واصطلاحا، والوقوف على أنواعه، ومواضعه في القرآن العظيم.

المبحث الأول: تعريف وقف المعانقة:

أولا- التّعانق في اللغة:

التعانق والمعانقة صيغتان تدلان على تفاعل ومفاعلة بين شيئين، ومادّتها (عنق)، وهذه المادّة تدل على امتداد في شيء، إمّا في ارتفاع وإما في انسياح، قاله ابن فارس[2]، ومن هذه المادّة (العنق) وهو الجيد، والعنق أشراف النّاس، والجماعة من النّاس، والعنق نوع من السّير.

ويظهر من تتبّع استعمالات هذه المادّة أنّ لها أصلا آخر، وهو التّرابط والتّلاحم بين شيئين، وقد أشار إلى هذا الأصل الآخر ابن فارس، وجاء فيه استعمالات عربية.

---

1 – انظر: **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، ج1، ص 187 .

2 – **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، ج4، ص159.

قال ابن فارس: "فأما قولهم للجماعة: عنق، فقياسه صحيح لأنّه شيء يتصل بعضه ببعض"[1].

وقال الجوهري: "العناق، المعانقة، وقد عانقه إذا جعل يده على عنقه وضمه إلى نفسه"[2].

وهذا النّقل المذكور يدلّ على المعنى الذي سبق ذكره من أنّ مادّة (عنق) تدلّ على التّرابط والتّلاحم، وهذا هو الأنسب من المعاني اللّغوية للمعنى الاصطلاحي في هذا الوقف .

ثانيا- التعانق اصطلاحا:

وقف التعانق وسمّاه ابن الجزري مراقبة التّضادّ، وعرّفه بأنّه إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر[3] .

وقد أشار إليه السّجاونديّ عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ۝٣١ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾، حيث قال (النّادمين)ج، (من أجل ذلك)ج كذلك، أي هما جائزتان على سبيل البدل، لا على سبيل الاجتماع، لأنّ تعلق (من أجل) يصلح بقوله (فأصبح)، ويصلح بقوله (كتبنا)، وعلى (أجل ذلك) أجوز، لأنّ ندمه من أجل أنه لم يوار أظهر[4].

وعرفه الهمذاني فقال: "المراقبة بين الوقفين ألّا يثبتا معا، ولا يسقطا معا، بل يوقف على أحدهما"[5].

---

1 - **المصدر السابق**، الصفحة نفسها.

2 - **الصّحاح**، الجوهري، ج4، ص1534. مادة (عنق) .

3 - **النّشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، ج1، ص238.

4 - **علل الوقوف**، السّجاوندي، ص294-295.

5 - **الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي**، أبو العلاء الهمذاني، ص55 .

وعرّفه علي بن موسى الفرغاني صاحب (المستوفى في النحو) فقال: "المراقبة أن يكون الكلام له مقطعان على البدل كل واحد منهما إذا فرض فيه الوقف وجب الوصل في الآخر، وإذا فرض فيه الوصل وجب الوقف في الآخر"[1] .

وقال محمد الصّادق الهندي في (كنوز ألطاف البرهان): "رموز (مع، ومعانقة)، هذه ثلاث رموزات باتحاد المعنى مع ترادف العلامات، أعني: هذه الرموز الثلاثة علامة للمعانقة، أي إذا تعانق الوقفان، أي إذا اجتمعا في محل واحد، فوقف القارئ على أحدهما ولا وقف على الآخر بل وصله فلم يختل المعنى، فحينئذ صح له الوقف على أحدهما شاء ... فلا يصح الوقف عليهما من غير وصل أحدهما، وكذلك لا يصح الوصل فيهما من غير وقف على أحدهما"[2].

وفي معالم الاهتداء: "هو أن يجتمع في آية كلمتان يصح الوقف على كل منهما، ولكن إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الاخرى"[3].

وعرَّفه الآلوسي بقوله: أن تكون كلمة محتملةً أن تكون من السابق وأن تكون من اللاحق[4].

وقف التعانق أو المعانقة، ويسمى المراقبة، والتجاذب[5]، هو: أن يكون الكلام له مقطعان على البدل، كلّ واحد منهما إذا فرض فيه الوقف وجب الوصل في الآخر، وإذا

1 – **المستوفى في النحو**، علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، تح: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، دط، 1407هـ / 1987م، ج2، ص286.

2 – ينظر: **المنح الفكرية**، الملا علي قاري، ص59 .

3 – **معالم الاهتداء**، الحصري، ص39 .

4 – انظر **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني**، شهاب الدين محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ / 1999م، ج1، ص330.

5 – انظر: **علل الوقوف**، السّجاوندي، ج1، ص211.

فرض فيه الوصل وجب الوقف في الآخر[1]، وفي هذا التّعريف طول، ويمكننا أن نعرفه بأخصر من ذلك، فنقول: هو أن يكون في الآية لفظ صالح للوقف عليه أو على ما قبله ولا يتم المعنى باستقلاله .

وحاصل هذه النّقول أنّ هذا النوع من الوقف يكون بين موضعين، حكم على كلّ منهما بصحّة الوقف، ولكن لا يوقف عليها معا لأنّ المعنى يختل، وإذا وقف على الأول ووصل الثاني ظهر معنى غير المعنى في حالة وصل الأول والوقف على الثاني .

وضابط وقف التعانق أن يجتمع الوقفان في كلمة أو أكثر، فإذا وقف على أحدهما ووصل الآخر لم يختل المعنى، وظهر معنى آخر في حال الوقف هنا أو هناك .

1 – انظر: **التبيان**، العكبري ج1، ص95 ،

المبحث الثاني: أنواع وقف المعانقة:

يظهر من خلال استقراء وقف التّعانق في المصاحف، أنها لا تخرج عن ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يكون بين المعنى على الوقف الأول والمعنى على الوقف الثاني تداخل، بحيث يدخل أحدهما في معنى الآخر، فيكتفى بالأعم منهما ويسقط التّعانق.[1]

كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾ [البقرة: 02]

التعانق على لفظ (فيــه)، ووجه الوقفين كالآتي:

الوجه الأول: أن تقف على جملة ﴿لَا رَيۡبَ﴾، ثم تكمل﴿فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾، ويكون في هذا الوقف المعاني الآتية:

1-حذف خبر (لا)، ويقدر مما بعدها، وهو شبه الجملة (فيه)، ويكون المعنى: ذلك الكتاب لا ريب فيه، فيه هدى للمتقين .

2-أن قوله: ﴿ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾، يدل على أنه يوجد فيه الهدى للمتقين .

الوجه الثاني: أن تقف على جملة ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾، ثم تبتدئ ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، وهذا الوقف هو الأرجح، لعدة أسباب:

1- أن الوقف على (فيه) يجعل جملة (هدى للمتقين) مستقلة بمعنى جديد، أبلغ مما لو كانت (فيه هدى للمتقين)، وهذا المعنى كون القرآن كله هدى .

1 - **المحرر في علوم القرآن**، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ص 261 .

2- أن كون القرآن كله هدى للمتقين يشهد له القرآن، من خلال تكرر جملة (هدى للمتقين) في عدة مواطن، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [الأعراف: 52]، وقوله تعالى: ﴿طسٓ ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾ هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾﴾ [النمل: 01-02]، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ﴿٣﴾﴾ [لقمان: 02-03] .

3- أن لفظ (لا ريب)، لم ترد في القرآن بلا خبر، بل كل ورودها في القرآن كان بخبر وهو (فيه)، لذا يترجح هنا أن (فيه) خبر للا ريب .

كما أن الجملة إذا وقعت بين التقدير وعدمه يرجح عدم التقدير، لأن ذلك أكمل، فالوقف الأول يحتاج إلى تقدير (فيه)، أما الوقف الثاني يجعل (فيه) الظاهر هي الخبر، ولا يحتاج إلى تقدير .

4- أن تفسير السلف جاء على أن (فيه) متعلقة بـ (لا ريب)، حيث اتفقت كلمتهم على تفسير ﴿لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ﴾ بلا شك فيه .

5- أن المعنى على الوقف الأول جزء من المعنى على الوقف الثاني، فالقرآن – على الوقف الأول – فيه هدى، ولا يلزم أن يكون كله هدى، وعلى الوقف الثاني يكون كله هدى، وهذا أبلغ وأشمل .

وعلى ذلك لا حاجة للوقوف على (لا ريب)، لأنها لا تكون جملة صالحة للوقوف على ما ذكر، والله أعلم .[1]

النوع الثاني: أن يكون بين المعنى على الوقف الأول والمعنى على الوقف الثاني اختلاف تضاد، فيسقط أحدهما لأجل التضاد .[2]

كقوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [المائدة: 26] .

التعانق يقع على لفظ (أربعين سنة)، ويكون معنى الوقف على ما يأتي:

الوجه الأول: الوقف يكون على ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، ثم تبتدئ ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ ﴾، ويلزم من هذا الوقف المعاني الآتية:

1- أن التحريم أبدي، ويلزم من هذا أن يكون كل الذين عاشوا في التيه ماتوا، ولم يدخل أحد منهم الأرض المقدسة .

2- أن يكون الظرف (أربعين سنة) منصوبا بقوله (يتيهون) .

الوجه الثاني: الوقف يكون على ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ ﴾، ثم يجوز الوصل أو الاستئناف بجملة (يتيهون في الأرض)، ويلزم من هذا الوقف الأمور الآتية:

1- أن التحريم لمدة أربعين سنة .

---

1 - المرجع السّابق، ص 261- 262. (بتصرف)

2 - المرجع نفسه، ص 261 .

2- أنهم خلال الأربعين سنة يكونون في تيه .

3- أن يكون قوله: ﴿ أَرۡبَعِينَ سَنَةً﴾ متعلق بلفظ (محرمة) .

وهذا الوقف الأصح لأمور أهمها:

1- أنه قد ثبت أن بعض من في التيه قد دخل الأرض المقدسة، ومنهم يوشع (فتى موسى)، الذي قاد جموع بني إسرائيل، – بعد موت سيدنا موسى في التيه – فدخل بهم الأرض المقدسة، فلو كانت محرمة عليهم جميعا لمات كل من في التيه قبل ذلك، وهذا لا يعقل .

2- أن قوله (عليهم) عام، وقد حرمت عليهم كلهم مدة الأربعين سنة، فلم يدخلها أحد، ولا يمكن أن تكون لفظة (عليهم) عموما للتحريم دون التيه، والجملة ألفاظها مرتبطة، وضمائرها متناسقة في نظم واحد .[1]

النوع الثالث: أن يكون بين المعنى على الوقف الأول والمعنى على الوقف الثاني اختلاف تنوع، وذلك هو الذي يصلح لأن يكون وقف التعانق .[2]

كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ

1 – المرجع السّابق، ص 262 – 263 .

2- المرجع نفسه، ص 261 .

﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران:07] .

جملة التعانق هي: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، ويكون وقف التعانق كالآتي:

الوجه الأول: الوقف يكون على ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ثم تبتدئ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ .

وهذا الوقف مبني على أن المراد بالتأويل، ما تؤول إليه حقائق القرآن وأخباره المغيبة، وهذا لا يعلمه إلا الله تعالى، فلا يعلم متى وقوعها ولا كيفية وقوعها إلا هو سبحانه، ومن ادعى علمها فقد كذب على الله .

الوجه الثاني: الوقف على ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، ثم يجوز الوصل أو الابتداء بجملة ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ .

وهذا الوقف مبني على أن المراد بالتأويل، التفسير، والتفسير يعلمه الراسخون في العلم، بخلاف ما تؤول إليه حقائق القرآن وأخباره التي لا يعلمها إلا الله، فهم يشتركون في معرفة المعنى، حيث إنه ليس من العلم الذي يختص بالله تعالى، لذا لا يجوز أن يقال: إن في القرآن آيات لا يعرف معناها، بل جميع القرآن معلوم المعنى للعلماء، وهم يتفاوتون في معرفة تلك المعاني .[1]

1 – المرجع السابق، ص 263 . (بتصرف)

وهذان المعنيان متغايران وليسا متضادين، وهما اللذان يصلح أن ينطبق عليهما وقف التعانق، بخلاف النوعين الأولين، فالتداخل في المعاني يجعلك تختار الأعم منها لدخول الآخر فيه، والتضاد يلزم منه الترجيح، فيسقط أحد المعنيين، وبهذا لا يكون الوقف متعانقا[1] .

1 – المرجع السابق، ص 264 . (بتصرف)

المبحث الثالث: مواضع وقف المعانقة في القرآن الكريم:

اختلف العلماء في مواضع وقف المعانقة وعددها، فهي عند ابن الجزري ثمانية مواضع، وعند السيوطي في ثلاثة مواضع، أما في كتاب (نهاية القول المفيد) للشيخ محمد مكي نصر، نقلا عن كتاب (كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن) للشيخ محمد صادق الهندي، أو للشيخ يوسف أفندي زاده – على خلاف في نسبته – فقد بلغت ستة وثلاثين موضعا، في حين أن المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم – وهي الوحيدة التي ضمنها العلماء هذا النوع من الوقف – تفاوتت في المواضع والعدد، ففي المصحف المطبوع بدار الرشيد (دمشق وبيروت) في عام 1406هـ، وبهامشه مفردات القرآن، لمحمد حسن الحمصي، موضع واحد فقط، وهو الآية الثانية من سورة البقرة، وفي مصحفين آخرين هما: مصحف المدينة النبوية المطبوع برواية حفص عن عاصم، وبعض النظر عن تعدد طبعاته، والمصحف المطبوع بدار الفكر في بيروت عام 2002 م، ومعه تفسير الجلالين، في كل منهما خمسة مواضع، وهي نفسها في المصحفين[1] .

وهذه المواضع التي اتفق عليها العلماء أو اختلفوا موزعة حسب الجدول الآتي[2]:

الرقم	السورة	رقم الآية	الآيـــــــــــة	موضع التعانق
1	البقرة	02	ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ	فِيهِۛ

1 – **تعانق الوقف في القرآن الكريم دراسة موضوعية دلالية**، محمّد عادل شوك، مجلة آفاق الثقافة والتراث ع80، محرم 1434 هـ، ديسمبر 2012 م، مركز جمعة الماجد، دبي، ص15–16–17–18 (بتصرف) .

2– **مقاصد الخطاب القرآني بين الوقف والابتداء**، أطروحة دكتوراه، أحمد بوصبيعات، جامعة تلمسان، موسم 2012/2011، ص 113 إلى 118 (بتصرف)

2		96	وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ	وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ
3		150-151	وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴿١٥٠﴾ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴿١٥١﴾	(تَهۡتَدُون) تعانق (تَعۡلَمُون)
4		195	وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ وَأَحۡسِنُوٓاْۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٩٥﴾	وَأَحۡسِنُوٓاْ
5		282	وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ	كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ

6		07	وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا ۗ	ٱلرَّٰسِخُونَ و فِي ٱلۡعِلۡمِ
7	آل عمران	11-10	وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴿١٠﴾ كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ ۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا	كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ
8		30	يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗا ۗ	وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ
9		-171 172	وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٧١﴾ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُ ۚ لِلَّذِينَ وَٱتَّقَوۡاْ ۚ	(ٱلۡمُؤۡمِنِين) تعانق (ٱلۡقَرۡحُ)
10	المائدة	26	قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ ۛ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ ۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ۚ فَلَا تَأۡسَ	أَرۡبَعِينَ

			عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ	سَنَةً
11		32-31	فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ	مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ
12		41	يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ	وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ
13	الأعراف	91 92-	فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ ﴿٩١﴾ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَاۚ	جَٰثِمِينَ (ج تراقب (كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا)
14		16 3	إِذۡ يَعۡدُونَ فِي ٱلسَّبۡتِ إِذۡ تَأۡتِيهِمۡ حِيتَانُهُمۡ يَوۡمَ سَبۡتِهِمۡ شُرَّعٗا وَيَوۡمَ لَا يَسۡبِتُونَ ۙ لَا تَأۡتِيهِمۡۚ كَذَٰلِكَ	كَذَٰلِك

			نَبَّلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ﴿١٦٣﴾	
15		17 2	وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ	شَهِدۡنَا
16		18 8	وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَاْ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ	وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ
17	التوبة	10 1	وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِۖ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ	وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ
18	يونس	10 3	ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٠٣﴾	كَذَٰلِك
19	هود	49	مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ	فَٱصۡبِر

			مِن قَبۡلِ هَـٰذَا ۖ فَٱصۡبِرۡ ۖ إِنَّ ٱلۡعَـٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾	
20	إبراهيم	09	أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ۛ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ	وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ
21	الفرقان	04	وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَـٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٌ ٱفۡتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا ﴿٤﴾	فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا
22		32	وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ	كَذَٰلِك
23		58 -59	وَكَفَىٰ ۚ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٨﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ	(خَبِيرًا)

			وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ	تعانق (ٱلۡعَرۡشِ)
24	الشعراء	20 209-8	وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكۡرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٢٠٩﴾	ذِكۡرَى
25	القصص	35	فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَاۚ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴿٣٥﴾	بِـَٔايَٰتِنَآ
26	الأحزاب	13	وَيَسۡتَـٔۡذِنُ فَرِيقٞ مِّنۡهُمُ ٱلنَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارٗا ﴿١٣﴾	وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍ
27		60 61-	لَنُغۡرِيَنَّكَ بِهِمۡ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٦٠﴾ مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلٗا ﴿٦١﴾	مَّلۡعُونِينَ م

28	غافر	69 70-	أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ ﴿٦٩﴾ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ﴿٧٠﴾	(يُصۡرَفُون) يراقب (رُسُلَنَا)
29	الزخرف	01 02-	حمٓ ﴿١﴾ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴿٢﴾	وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ
30	الدخان	01 02-	حمٓ ﴿١﴾ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴿٢﴾	وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ
31		44 54-	طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَٱلۡمُهۡلِ يَغۡلِي فِي ٱلۡبُطُونِ ﴿٤٥﴾	كَٱلۡمُهۡل
32	محمد	04	حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ ذَٰلِكَ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ	ذَٰلِك
33	الفتح	29	ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي	كَزَرۡعٍ

			ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ	أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ
34	الممتحنة	03	لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَـٰدُكُمۡۚ يَوۡمَ ٱلۡقِيَـٰمَةِ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣﴾	يَوۡمَ ٱلۡقِيَـٰمَةِ
35	الطلاق	10	فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَـٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَـٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرًا ﴿١٠﴾	ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ
36	القلم	40 41-	سَلۡهُمۡ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾ أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَآءُ فَلۡيَأۡتُواْ بِشُرَكَآئِهِمۡ إِن كَانُواْ صَـٰدِقِينَ ﴿٤١﴾	أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَآءُ
37	المدثر	39 40-	إِلَّآ أَصۡحَـٰبَ ٱلۡيَمِينِ ﴿٣٩﴾ فِي جَنَّـٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٤٠﴾	فِي جَنَّـٰتٍ
38	الانشقاق	14 15-	إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا	بَلَى

39	القدر	04 05-	تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمۡرٍ ۝٤ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ۝٥	سَلَٰم

الفصل الثالث:

توجيه وقف المعانقة في القرآن الكريم

(الجانب التّطبيقي)

الفصل الثّالث : توجيه وقف المعانقة في القرآن الكريم (الجانب التّطبيقي)

تمهيد: بما أنّ الاجتهادات قد اختلفت في وقف المعانقة، فهناك من يتوسع فيها حتى يجعلها تفوق الأربعين موضعا، وهذا التّوسّع نجده في المصاحف الباكستانيّة خاصّة، وهناك من يضيّق فيها حتّى إنّه لا يورد إلّا أربعة مواضع فقط، حال ما ورد في مصحف المدينة في طبعته الثّانية، وبما أنّ الحال هكذا فإنّنا سنجنح إلى التّوسّط بين الأمرين، محاولين اختيار ما تعرّضت له كتب الوقف والابتداء كثيرا بالمناقشة والتوجيه على أساس أنه وقف معانقة، حيث سنقف على عشرين موضعا، نحاول أن نبيّن توجيهها والرّاجح فيها .

الموضع الأول:

﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾ [البقرة:02]

نجد في هذا الموضع تعانق الوقف بين ﴿لَا رَيۡبَ﴾ و ﴿فِيهِ﴾، لأنّه إذا وقف القارئ على (لا ريب) تكون (لا) نافية للجنس، و(ريب) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والخبر مقدّر تقديره (فيه)، و(فيه هدى) خبر مقدّم ومبتدأ مؤخّر[1] .

وأمّا من وقف على (فيه)، فيكون (لا ريب فيه) اسم (لا) وخبرها، و(هدى) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو هدى)[2]، وقد رأى ابن الانباري الوقف على (لا ريب فيه) حسنا، على تقدير (لا ريب فيه عند المؤمنين)[3].

1 – انظر: **البيان في إعراب غريب القرآن**، أبو البركات بن الأنباري، تح: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، دط، 1400هـ–1980 م، ج1، ص45 .

2 – انظر: **علل الوقوف**، السّجاوندي، ج1، ص174. و**منار الهدى**، الأشموني، ج1، ص54 .

3 – انظر: **إيضاح الوقف والابتداء**، ابن الأنباري، ص256 .

وقد رجّح ابن كثير والسّيوطي الوقف على (لا ريب فيه)، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [السّجدة:02]، وذكر ابن كثير علّة أخرى للتّرجيح، وهي أنّ (هدى) صفة للقرآن، وذلك أبلغ من (فيه هدى)[1].

أمّا أبو عليّ فقد استبعد جواز أن تقع (هدى) صفة، ونصّ على نصبه على الحال الزّجّاج والنّحّاس ومكيّ القيسيّ والزّمخشريّ وابن عطيّة وأبو البركات بن الانباريّ والعكبري وأبو حيّان، وذكر أبو حيّان أنّهما حال لازمة، ولا يمكن أن تقاس آية البقرة على آية السّجدة، لأنّ النّظم مختلف[2].

والذي عليه أكثر أهل التّفسير هو الوقف على (فيه). وهو الذي ترجح من ثلاثة وجوه:

الأوّل: أنه أجرى في اللفظ وهو المتبادر، وتقديم المتبادر والأجرى في اللفظ – إذا لم يردّه شيء– مما يعول عليه أهل التحقيق.

الثّاني: أن اقتران فيه بما قبله والابتداء بما بعده أبلغ وأتم في المعنى لوجهين:

الوجه الأول: التنصيص على أن الريب منفي عن الكتاب.

الوجه الثاني: (هدى) أبلغ من (فيه هدى)، وقد جاء في القرآن آيات كثيرة تفيد أنه هدى.

1 – انظر: **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، ط1، 1418هـ / 1997م، ج1، ص39.

2 – **الوقف والابتداء في القرآن الكريم**، ياسين جاسم المحيمد، ص243.

الثّالث: أنّ نظائره من القرآن لا يصحّ الوقف فيها على لفظ (لا ريب)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [السّجدة:02]، فإنّه لا يصحّ الوقف عليه بالإجماع لبطلان المعني بعده، حتّى عدّه ابن الجزري من قبيح الوقف [1].

الموضع الثّاني:

﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ وَمَا هُوَ بِمُزَحۡزِحِهِۦ مِنَ ٱلۡعَذَابِ أَن يُعَمَّرَۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ۝٩٦﴾ [البقرة:96]

تعانق الوقف في هذا الموضع بين ﴿حَيَوٰة﴾ و﴿أَشۡرَكُوا﴾، دخلت اللّام والنّون للتّوكيد، وذلك لأنّ القسم مضمر والتّقدير: (والله لتجدنّهم)، فهو جواب القسم، والقسم توكيد، وأكّده أيضا بالنّون.

وسياق الحديث في الآية الكريمة عن اليهود، فهم الذين ادّعوا أنّ الجنّة لهم خالصة دون غيرهم، وأنّها لن يدخلها إلّا من كان هودا أو نصارى، فأبطل الله دعواهم، وقال مخاطبا نبيّه: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾، ونكّرت الحياة لتعلّقهم بها، ولو كانت رخيصة سخيفة، فهم حريصون عليها أكثر من الذين أشركوا، ويعود الضّمير في (أحدهم) على هذا القول على اليهود، لأنّهم صائرون إليها[2]، وتكون الواو في (ومن الذين

1 – ينظر: **وقف التّجاذب في القرآن الكريم**، عبد العزيز بن علي الحربي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المدينة المنورة، المملكة العربية السّعودية، ج19، ع31، رمضان 1425هـ، ص 14.

2 – انظر: **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزّجّاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408هـ / 1988م، ج1، ص178.

أشركوا) حرف عطف، والعطف محمول على المعنى السّابق، فيكون الوقف على ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ﴾. أمّا إذا جعلنا الواو للاستئناف فيكون الوقف على ﴿حَيَوٰةٍ﴾، لكنّ المعنى يتغيّر، فيكون الإخبار عن طائفة من المشركين أنّهم يودّ أحدهم وهم المجوس، وكأنّ الكلام: ومن الذين أشركوا قوم يودّ أحدهم لو يعمّر ألف سنة، وفي هذا تشبيه بني إسرائيل بقوم من المشركين[1].

وبالتالي فإنّه يجوز الوقف على الأوّل أو الثّاني، إلّا أّن الوقف على الثّاني أحكم لما يتطلّبه المعنى وتعويل أكثر المفسّرين عليه.

الموضع الثّالث:

﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ وَأَحۡسِنُوٓاْۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [البقرة:195] .

في هذا الموضع نجد تعانق الوقف بين ﴿ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ و﴿وَأَحۡسِنُوٓاْ﴾، أما توجيه هذا الموضع فيمكن أن نقف على الموضعين:

الوقف الأوّل على ﴿ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾: الجملة مسوقة للأمر بالجهاد بالمال بعد الأمر بالنّفس، وكلّ تفريط في هذا الأمر هو إلقاء باليد إلى التّهلكة، والفعل (ألقى) يتعدّى بنفسه، مثل:

1 – انظر: **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمّد عبد الحق بن غالب بن عطيّة الأندلسي، تح: عبد السّلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ / 1993م، ج1، ص182 .

﴿وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ﴾ [النحل:15]، ويتعدّى بالباء، والجارّ والمجرور (إلى التّهلكة) متعلّقان بـ: (تلقوا)، فيكون الوقف حسنا، وتكون جملة ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْ﴾ استئنافية[1].

أمّا إذا وقفنا على الثّاني (وأحسنوا) دون الأوّل، فتكون جملة (وأحسنوا) معطوفة على (وأنفقوا)، والمعنى: وأنفقوا في سبيل الله وأحسنوا.

فكلا الوقفين جائز، إلّا أنّ الوقف على (التّهلكة) أجود[2]، وذلك لاتّساع المعنى في الجملتين.

الموضع الرّابع:

﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران:07] .

تعانق الوقف في هذه الآية نجده بين ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ و﴿فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، يرى السّجاوندي أنّ الوقف على لفظ الجلالة ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ هو مذهب أهل السّنّة والجماعة، لأنّه لو وصل فهم أنّ (الرّاسخون) يعلمون تأويل المتشابه كما يعلمه الله – وهذا ليس بصحيح – بل المذهب أنّ

1 – انظر: **القطع والائتناف**، النّحّاس، ج1، ص93.

2 – انظر: **علل الوقوف**، السجاوندي، ج1، ص283،

شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه والتّسليم لمتشابهه[1]، وروى الخلاف أبو جعفر النّحاس[2]، وقال ابن الأنباري: الوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تام لمن زعم أنّ الرّاسخين في العلم لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم[3].

وأمّا من وقف على ﴿فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ من قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، فقد عطف ﴿وَٱلرَّٰسِخُون﴾ على لفظ الجلالة، وبهذا يشترك الرّاسخون في العلم مع الله تعالى في العلم بتأويل المتشابه، وقالوا: لا يجوز أن يكون في القرآن شيء لا يعرفه أحد من الأمّة، وهذا اختيار ابن قتيبة[4]، وزعم أنّ الرّاسخين في العلم علموا تأويل القرآن مع الله، لأنّه لم ينزل كتابه إلّا لينتفع به عباده، ويدلّ على المعنى الذي أراده، وتأول جملة (يقولون) حالا من (الرّاسخين)، أي قائلين: آمنا به[5] .

وخلاصة القول: أنّ من وقف على الأوّل ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تكون (الواو) في ﴿وَٱلرَّٰسِخُون﴾ استئنافية، و(الراسخون) مبتدأ، وجملة (يقولون) خبر، وجملة المبتدأ والخبر استئنافية. أمّا من وقف على ﴿فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ فالواو في ﴿وَٱلرَّٰسِخُون﴾ حرف عطف، والجملة معطوفة على لفظ الجلالة، وجملة (يقولون) حاليّة[6].

---

1 – انظر: **علل الوقوف**، السجاوندي، ج1، ص361.

2 – انظر: **القطع والائتناف**، النّحّاس، ص117–118.

3 – انظر: **إيضاح الوقف والابتداء**، ابن الأنباري، ص292 .

4 – انظر: **تأويل مشكل القرآن**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، مصر، دط، 1973م، ص98.

5 – انظر: **منار الهدى**، الأشموني، ج1، ص126 .

6 – انظر: **إيضاح الوقف والابتداء**، ابن الأنباري، ص293.

والرّاجح أنّ الوقف على لفظ الجلالة ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، لأنّ الإحاطة بعلم هذا الكتاب لا يطيقها البشر، فهم يطيقون ما كلّفوا به من هذا الكتاب، وما هو من ظاهر علمه، أمّا أسراره فللذي يعلم السّرّ وأخفى .

الموضع الخامس:

﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ٣٠﴾ [آل عمران:30] .

تعانق الوقف في الآية بين ﴿مُّحۡضَرٗا﴾ و﴿مِنۡ سُوٓءٖ﴾، والمعنى: يوم تجد كلّ نفس من النّفوس المكلّفة ما عملت في الدّنيا من خير، وإن كان مثقال ذرّة محضرا لديها مشاهدا في الصّحف، وما عملت من سوء تجده كذلك، فإذا أعربنا جملة ﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ﴾ على أنّها استئنافية فإنّنا نقف على ﴿مُّحۡضَرٗا﴾، وإذا أعربنا ﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ﴾ على أنّها معطوفة على ما قبلها فلا بدّ من الوقوف على ﴿مِنۡ سُوٓءٖ﴾، ويكون الضّمير في﴿بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ﴾ عائدا على (اليوم) وليس على (السّوء)[1] .

1 – انظر: **معاني القرآن وإعرابه**، الزّجّاج، ج1، ص206. و**إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدين درويش، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط9، 1424هـ / 2003م، ج1، ص424.

وحيث إنّ الخير والشّرّ كلّه محضر يوم القيامة، فالأجود الوقف على (من سوء)، وهذا ما رجّحه السّجاوندي[1]، لأنّ الضّمير في ﴿بَيْنَهَا بَيْنَهُ﴾ يعود على (اليوم) لا على (السّوء)، وهو كذلك مذهب الطّبري، والدّاني، واختيار النّحّاس، والزّمخشري، وكأنّهم رجّحوه لظهوره وأبلغيّته في التّهديد، ولأنّ إحضار الخير والشرّ كائن في ذلك اليوم[2].

الموضع السّادس:

﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [المائدة:26] .

نجد تعانق الوقف بين ﴿مُحَرَّمَةٌ ۛ عَلَيْهِمْ﴾ و﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَة ۛ عَلَيْهِمْ﴾ الجملة استئنافية، ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ خبر (إنّ)، ﴿عَلَيْهِمْ ۛ﴾ متعلقان بـ (محرّمة)، و﴿أَرْبَعِينَ﴾ ظرف زمان متعلّق بـ: ﴿يَتِيهُونَ﴾، فيكون التّحريم على هذا غير مؤقّت بهذه المدّة، بل هو تحريمٌ دائمٌ، وحكم ربّانيّ عليهم بأن يموتوا قبل دخولها، وهنا يحسن الوقف على الأول ﴿مُحَرَّمَةٌ ۛ عَلَيْهِمْ﴾[3].

1 – انظر: **علل الوقوف**، السّجاوندي، ج1، ص368.

2 – انظر: **وقف التّجاذب في القرآن الكريم**، عبد العزيز الحربي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج19، ع31، ص17–18.

3 – انظر: **معاني القرآن وإعرابه**، الزّجّاج، ج2، ص165. و**إيضاح الوقف والابتداء**، ابن الأنباري، ص318.

أمّا إذا علّقنا (أربعين سنة) بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، فإنّ التّحريم يكون موقوتا بأربعين سنة، يمضونها تائهين ثمّ يرفع عنهم، وتكون جملة ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ حاليّة[1]، أي حالة كونهم تائهين.

والرّاجح أنها حرّمت عليهم أربعين سنة، لوجوه[2]:

- في الآية ما يدل على أنه حرم عليهم دخولها أربعين سنة تحريما قدريّا، ثمّ رفع الحكم بانتهائها، ولم يستطع أحد منهم أن يدخلها طيلة تلك المدّة، بل كانوا جميعا تائهين.
- الوقف على الأول يبطل الجمع بين المعنيين بلا شكّ، وبيانه: أن الوقف على الثاني يجمع القول بالتحريم أربعين سنة، والتيه أربعين سنة، والوقف على الأول يقصر الأربعين على التّيه.
- القول بالتحريم الأبدي فيه دعوى تخصيص بعضهم بالتحريم دون البعض، فإنّ منهم من دخلها بعد الأربعين سنة كما ذكر ابن جرير رحمه الله، واللفظ عمّ ولم يخصّ.

الموضع السّابع:

﴿قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِي ۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا﴾ [المائدة:31-32]

1 – انظر: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدّين درويش، ج2، ص208.

2 – أنظر: **وقف التّجاذب في القرآن الكريم**، عبد العزيز الحربي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج19، ع31، ص18.

تعانق الوقف في الآيتين بين ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ و﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾، ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾: (الفاء) حرف عطف، و(أصبح) فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مقدر، (من النّادمين) خبرها. ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾: إذا علّقنا الجارّ والمجرور بالفعل (كتبنا) المتأخّر عنه تكون الجملة استئنافية، ويكون الوقف على ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾[1]، وهذا هو الأولى، لأنّ الوقف على المعنى الأوّل هو: فأصبح قابيل من النّادمين حين رأى الغراب يواري سوءة أخيه، ثمّ يستأنف كلاما جديدا: أنّه نتيجة لما وقع (كتبنا على بني إسرائيل أنّه من قتل نفسا بغير نفس فكأنّما قتل النّاس جميعا)[2].

وإن علّقنا الجارّ والمجرور (من أجل) بـ: (النّادمين)، كان الوقف على الثّاني ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾[3]، ويكون المعنى (فأصبح من النّادمين) من أجل فعلته الشّنيعة التي تجاوز الحدود فيها وقتل أخاه بغير حقّ[4] .

والرّاجح من الوقفين الأوّل، لأنّه رأس آية، وقد حكى ترجيحه ابن عطية في تفسيره فقال: "والنّاس على أنّ الوقف على (من النّادمين)"[5].

1 – انظر: **معاني القرآن وإعرابه**، الزّجّاج، ج2، ص68.

2 – انظر: **إيضاح الوقف والابتداء**، ابن الأنباري، ص319.

3 – انظر: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدين درويش، ج2، ص217 .

4 – انظر: **الجامع لأحكام القرآن**، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تح: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ / 2006م، ج6، ص146.

5 – انظر: **المحرّر الوجيز**، ابن عطيّة، ج2، ص181.

الموضع الثّامن:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَ﴾ [المائدة:41]

نجد تعانق الوقف فيها بين ﴿قُلُوبُهُمۛ﴾ و﴿هَادُواْ﴾، و(الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم) هم المنافقون، والذين هم (سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين) هم اليهود، ويحتمل أن يكون معنى الآية: لا يحزنك المسارعون في الكفر من اليهود، ووصفهم بأنّهم (قالوا آمنّا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم)، إلزاما منه ذلك لهم، من حيث حرّفوا توراتهم وبدّلوا أحكامها، فهم يقولون بأفواههم: نحن مؤمنون بالتّوراة وبموسى، وقلوبهم غير مؤمنة، من حيث بدّلوها وجحدوا ما فيها من نبوة محمد ﷺ، وغير ذلك ممّا كفروا به. ويؤيّد هذا التّأويل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوْلَـٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [المائدة:43][1].

ويحتمل أن يكون ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ صفة للمنافقين ولبني إسرائيل، لأنّ جميعهم يسمع الكذب، وجاءت (سمّاعون) على صيغة المبالغة لأنّهم يستزيدون منه[2]. فإذا وقفنا على الأوّل ﴿وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾، كانت هذه الجملة الموقوف عليها في محلّ نصب حال، وكانت جملة ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ استئنافيّة محلّها الابتداء،

1 – انظر: **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، ج6، ص181،

2 – انظر: **المحرّر الوجيز**، ابن عطيّة، ج2، ص190–191.

و﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ مبتدأ مؤخّر، وإذا وقفنا على الثّاني ﴿هَادُواْ﴾، كانت (سمّاعون للكذب) خبرا لمبتدأ محذوف، والتّقدير: هم سماعون، و(سمّاعون) الثّانية بدل من الأولى أو توكيد لها[1].

وكلا الوقفين قوي، أمّا الأول فيقوّيه أنّ التّحريف عرف في القرآن عن اليهود، وأمّا الثّاني فيقوّيه العموم الذي يشمل المنافقين واليهود، فيما وصفوا به سابقا، وهو المسارعة في الكفر، وما وصفوا به لاحقا، وهو تسمّع الكذب وأكل السّحت وتحريف الكلم. وعلى هذا المعنى يصبح مقصود الآية لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من المنافقين واليهود، ولعلّه الرّاجح، والله أعلم.

الموضع التّاسع:

﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ١٧٢﴾ [الأعراف:172]

تعانق الوقف فيها بين ﴿قَالُوٓاْ بَلَىٰ﴾ و﴿شَهِدۡنَآ﴾، (بلى) حرف جواب، وألفها أصليّة عند الجمهور، وقال: جمع الأصل (بل) والألف زائدة، وبعضهم قال: إنّها لتأنيث

1 – انظر: **علل الوقوف**، السّجاوندي، ج2، ص452. و**إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدين درويش، ج2، ص229

الكلمة، كالتّاء في ثمّت وربّ، لأنّها أميلت، ولو لم تكن للتّأنيث لكانت زائدة لمجرّد التّكثير كألف قبعثرى، وتلك لا تمال، وتختص بالنفي فلا تقع إلّا في جوابه[1].

روي عن مجاهد: إنّ الله مسح ظهر آدم، فأخرج من هو مولود إلى يوم القيامة، فرآهم ﷺ كهيئة الذّرّ، وقال سبحانه: إنّ هؤلاء ذريّتك أخذت عليهم الميثاق يعبدونني لا يشركون بي شيئا، وعليّ أرزاقهم. قال آدم: نعم يا ربّ، فقال الله تعالى: ألست بربكم؟، قالوا: بلى، قال الله للملائكة: اشهدوا، قالوا: شهدنا[2].

فالكلام يقتضي أنّ بني آدم قالوا: (بلى) وانتهى الميثاق، فيكون الوقف على (بلى) وقفا تامّا، لأنّه لا تعلّق له بما بعده لا لفظا ولا معنى، وتكون جملة (شهدنا) استئنافية[3].

وإذا كان بنو آدم هم الذين قالوا شهدنا، فجملة (شهدنا) تكون مقول القول، فيكون الوقف على﴿شَهِدۡنَآۚ﴾[4].

ويرى ابن الأنباري أنّه لا يوقف على (بلى) ولا على (شهدنا)[5]. ولعلّ هذا الاجتهاد من ابن الأنباري هو سبب حذف التّعانق في الطّبعة الثّانية من مصحف المدينة بعد أن كان مُعتمدا في الطّبعة الأولى منه.

---

1 – انظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، تح: عبد اللطيف الخطيب، التراث العربي، الكويت، دط، 1421هـ / 2000م، ج2، ص191، و**شرح الكافية الشافية**، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط1، 1982م، ج2، ص382.

2 – انظر: **المحرّر الوجيز**، ابن عطيّة، ج2، ص476.

3 – انظر: **القطع والائتناف**، النّحّاس، ص343،.

4 – انظر: **المكتفى**، الداني، ص289.

5 – انظر: **إيضاح الوقف والابتداء**، ابن الأنباري، ص346 .

فالذي يرجّح الوقف على الأوّل ﴿قَالُوٓاْ بَلَىٰۛ﴾، يرى بأنّ الإقرار تمّ من بني آدم عنده، والشّهادة على ذلك للملائكة، وأيضا لتعلّق (أنّ) وما بعدها بـ (شهدنا) . والذي يرجّح الوقف على ﴿شَهِدۡنَآۚ﴾ يرى أنّ جريان الكلام على نسق لقائل واحد، لأنّ تفريق الكلام بتقدير قائل آخر يحتمله المعنى – مع وجود ظاهر آخر صريح – دعوى تحتاج إلى دليل أقوى.

وبناء عليه يترجّح لدينا الوقف على ﴿شَهِدۡنَآۚ﴾ لكون النّظم والسّياق يقوّيه.

الموضع العاشر:

﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِۖ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٖ ١٠١﴾ [التوبة:101] .

نجد تعانق الوقف بين ﴿مُنَٰفِقُونَۛ﴾ و﴿ٱلۡمَدِينَة﴾، فالآية تبيّن أحوال أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب، وأنّ فيهم منافقين، (ومن أهل المدينة مردوا على النّفاق).

فجملة ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَ﴾: الجارّ والمجرور خبر مقدّم، و(منافقون) مبتدأ مؤخّر، والجملة التي بعدها ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِۖ مَرَدُواْ عَلَى

ٱلنِّفَاقِ﴾: استئنافية، والوقف على هذا التقدير كاف عند النّحّاس، فيحسن عند هذا التّقدير الوقف على الأوّل ﴿مُنَـٰفِقُونَۡ﴾[1].

أمّا إذا أعربنا ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ ﴾ عطفا على ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم ﴾ فيكون المجروران مشتركين في الإخبار بهما عن المبتدأ، وهو (منافقون)، ويكون التقدير: المنافقون من قوم حولكم ومن أهل المدينة[2]، فيكون الوقف على الثّاني.

إلّا أنّ الرّاجح من الوقفين هو الوقف على الأوّل ﴿مُنَـٰفِقُونَۡ﴾ لوضوح معناه .

الموضع الحادي عشر:

﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس:103] .

في هذا الموضع نجد التّعانق بين ﴿ءَامَنُوا﴾ و﴿كَذَٰلِكَۡ﴾، والتوجيه هنا: أنّه لمّا كان العذاب لم تنحصر مدّته، وكان النّبيّ ﷺ والمؤمنون بين أظهر الكفرة، وقع التّصريح بأنّ عادة الله بأن ينجي رسله ومن اتبعهم[3]. فإذا كانت (الكاف) في محل رفع، أي: الأمر مثل ذلك (حقا علينا ننج المؤمنين)، فالوقف على الأوّل ﴿ءَامَنُوا﴾[4]، وإذا قدرنا أنّ (الكاف) في (كذلك) في محلّ نصب صفة لمصدر محذوف، والتّقدير (ننج المؤمنين إنجاء مثل ذلك)،

1 – انظر: **القطع والائتناف**، النّحّاس، ص242، و**منار الهدى**، الأشموني، م1، ص316.

2 – **معاني القرآن وإعرابه**، الزّجّاج، ج2، ص467.

3 – انظر: **المحرر الوجيز**، ابن عطيّة، ج2، ص146. و**الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، ج8، ص387 .

4 – انظر: **علل الوقوف**، السجاوندي، ج2، ص577.

فالوقف على الثّاني ﴿كَذَٰلِكَ﴾، ويجوز أن يعرب الكاف نصبا على الحال، وإن كان لفظه لفظ المصدر[1] .

الموضع الثّاني عشر:

﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ۛ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكّٖ مِّمَّا تَدۡعُونَنَآ إِلَيۡهِ مُرِيبٖ ٩﴾ [إبراهيم:9] .

في هذا الموضع تعانق الوقف بين ﴿وَثَمُود﴾ و﴿مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾، وسياق هذه الآية تذكيرٌ بأيّام الله في النّقم من الأمم الكافرة، للإشارة إلى أنّ إهلاكه تعالى الظالمين ونصره المؤمنين عادة قديمة له – سبحانه –، ومن النّاس من استبعد ذلك، وفي هذا تذكير لكفّار قريش أن يصيبهم ما أصاب الأقوام الماضية المذكورة في الآية[2].

فإذا أعربنا جملة (والذين من بعدهم) استئنافية، واسم الموصول مبتدأ، وصلته وجملة (لا يعلمهم إلا الله) هي الخبر[3]، فالوقف على الأوّل ﴿وَعَادٖ وَثَمُودَ﴾، وهذا ما وقف عليه

1 – انظر: **المرشد في الوقف والابتداء**، أبو محمد الحسن بن علي العماني، تح: محمد بن حمود بن محمد الأزوري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دط، 1423هـ، ج2، ص228، و**إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدين درويش، ج3، ص382 .

2 – انظر: **المحرّر الوجيز**، ابن عطيّة، ج3، ص326.

3 – انظر: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محي الدين درويش، ج4، ص130 .

أبو حاتم، وابن الأنباري، والدّاني، وجعلوه من الوقف التام، وجعله السجاوندي من الوقف المطلق[1].

وإذا أعربنا جملة (والذين من بعدهم) معطوفة على ما قبلها، فالوقف على ﴿مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾، وهو تامّ عند النّحاس، والأنصاري، وكاف عند العماني[2].

والقارئ يختار على أيّهما يقف، فكلّ منهما سائغ .

الموضع الثّالث عشر:

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢﴾ [الفرقان:32]

تعانق في هذا الموضع الوقف بين ﴿وَٰحِدَةٗ﴾ و﴿كَذَٰلِكَۚ﴾، والمعنى: قال الكفّار: لو كان القرآن من عند الله لنزل جملة واحدة كما نزل التّوراة والإنجيل. وقولهم هذا قول متهافت ساقط من أساسه، لأنّ إعجاز القرآن ليس منوطا بنزوله منجّما أو جملة واحدة. وقوله: (كذلك) يحتمل أن يكون من قول الكفار[3].

وقد نقل الأنباري عن الفراء: فيه وجهان، إن شئت قلت: الوقف على (كذلك)، والمعنى: قال الذين كفروا: هلا نزل على محمد جملة واحدة كما أنزلت التّوراة على موسى جملة، فيتمّ الوقف على ﴿كَذَٰلِكَۚ﴾، ثمّ تبتدئ ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ على معنى أنزلناه متفرّقا

1 – **الوقف والابتداء في القرآن الكريم**، ياسين جاسم المحيمد، ص263.

2 – **المرجع نفسه**، الصّفحة نفسها.

3 – انظر: **المحرر الوجيز**، ابن عطيّة، ج4، ص209.

لنثبت به فؤادك. ويجوز أن يكون الوقف على قوله: ﴿جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾، ثمّ تبتدئ ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾، أي أنزلناه كذلك متفرقا لنثبّت به فؤادك، والوجه الأوّل أجود وأحسن[1].

الموضع الرّابع عشر:

﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ [الفرقان:59]

في هذا الموضع تعانق الوقف بين ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، فخلق السماوات والأرض في ستّة أيّام دليل على الأناة والتّمهّل في الأمور، لأنّ قدرته تقتضي أن يخلقها في طرفة عين لو أراد لا إله إلا هو[2].

والوقف على ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ وقف تام إن رفع (الرّحمان) على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو الرّحمان، أو رفعه على أنّه مبتدأ وما بعده الخبر.

أمّا إذا رفع (الرّحمان) على أنّه فاعل لـ: استوى أو بدل منه، فالوقف على ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، ويكون وقفا كافيا[3].

1 – انظر: **إيضاح الوقف والابتداء**، ابن الأنباري، ص422. و**علل الوقوف**، السّجاوندي، م2، ص748.

2 – انظر: **المحرر الوجيز**، ابن عطيّة، ج4، ص216 .

3 – انظر: **إيضاح الوقف والابتداء**، ابن الأنباري، ص424، و**منار الهدى**، الأشموني، ج2، ص91.

والبصريون يجيزون البدلية، ومعهم الكسائي، والفرّاء لا يجيز أن يرد على المضمر ظاهرا، لأنّ المضمر عنده لا يبين[1].

وقال العماني في المرشد: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ نص عليه بالوقف أبو حاتم وغيره، قالوا: ثمّ يبتدئ فيقول: (الرّحمان) بمعنى هو الرّحمان. وقال قوم: كلّ الوقف عند قوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾، وهو أحسن الوجهين، اعتبارا بقوله: (الرحمان على العرش استوى)، فلأن يوصل الفعل بالفاعل أولى من أن يفصل بينهما[2].

ويبدو أنّ كلا الوقفين سائغٌ ومقبولٌ .

الموضع الخامس عشر:

﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ٢٠٨ ذِكۡرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الشعراء:208-209]

تعانق الوقف بين ﴿مُنذِرُون﴾ و﴿ذِكۡرَىٰ﴾، أخبر – تعالى – أنّه لم يهلك قرية من القرى إلّا بعد إرسال من ينذرهم عذاب الله، ذكرى لهم وتبصرة وإقامة حجّة، لئلّا يكون للنّاس على الله حجّة بعد الرسل[3].

ويجوز إعراب (ذكرى) على أنّه مفعول لأجله، على معنى: أنّهم ينذرون لأجل الموعظة والتذكرة، وقد اعترض أبو حيان على هذا، لأنّ عامله قبل (إلّا)[1].

---

1 – انظر: **القطع والائتناف**، النّحّاس، ص369 .

2 – انظر: **المرشد في الوقف الابتداء**، العماني، ج1، ص468. و**إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدين درويش، ج5، ص370 .

3 – انظر: **المحرر الوجيز**، ابن عطيّة، ج4، ص245 .

ويجوز إعرابها خبر لمبتدأ محذوف، أي هذه ذكرى، والجملة اعتراضيّة، وأعربها الكسائي حالا، أي مذكرين. وأعربها الزّجّاج مصدرا لعامل (منذرون)، لأنّه في معنى مذكرون ذكرى[2].

فإذا ذهبت إلى أنّ (ذكرى) مرفوعة، فالوقف على (منذرون)، ثم تبتدئ (ذكرى)، أي هي ذكرى، أو إنذارنا ذكرى، وإذا أعربنا (ذكرى) في موضع نصب كان الوقف على (ذكرى)، لأنّ الذّكرى متعلّقة بالإنذار لفضا[3].

والوقفان في ما يظهر متساويان .

الموضع السّادس عشر:

﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ ۖ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص:25]

في الآية تعانق الوقف بين ﴿تَمْشِي﴾ و﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾، والكلمتان يصحّ الوقف على كلّ منهما، فإذا وقف القارئ على إحداهما فلا يقف على الثّانية.

والسّياق يقتضي أنّها جاءته مستحية حالة المشي وحالة المجيء معا، لا عند المجي فقط[1]، لذا يرى النّحاس أنّ الوقف على (تمشي) ليس بكاف، لأنّه إذا وقف على هذا جعل

---

1 – انظر: **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1412هـ / 1992م، ج7، ص45 .

2 – انظر: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدّين درويش، ج5، ص462. و**القطع والائتناف**، النّحّاس، ص376.

3 – انظر: **القطع والائتناف**، النّحّاس، ص376. **ومنار الهدى**، الأشموني، ج2، ص105 .

(على استحياء) متعلّقة بـ (قالت)، ونوى به التّأخير، ولا يقع التّقديم والتّأخير إلّا بكلام قاطع، وتابعه في ذلك الدّاني[2].

وقال الهذلي: الوقف الكافي عند قوله: ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾، ومعناه: أنّ إحدى البنتين وجّهها أبوها ليدعو موسى عليه السلام، فجاءته وهي تمشي مستحية منه، وزعم بعضهم أنّ الوقف عند قوله ﴿تَمۡشِي﴾، ويبتدئ ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ قَالَتۡ﴾، كأنّه علق الاستحياء بـ (قالت)، كأنّها قالت وهي مستحية من قولها واستدعائها إيّاه، وأكثر أهل العلم على الوجه الأول،، والوجه على (استحياء) وهو كاف[3].

ويرى الأشموني أنّ الوقف على ﴿تَمۡشِي﴾ وقف جيّد، لكنّه اختار الوصل، قال: "وقد أغرب بعضهم ووقف على (تمشي)، ثمّ ابتدأ (على استحياء)، أي (على استحياء قالت)، نقله السّجاوندي عن بعضهم، ولعلّه جعل قوله (على استحياء) حالا مقدّمة من قالت، أي: قالت مستحية، لأنّها تريد أن تدعوه إلى ضيافتها، وما تدري أيجيبها أم لا، وهو وقف جيّد والأجود وصله"[4].

والرّاجح هو الوقف على الثّاني ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾، لأنّ الجارّ والمجرور متعلّقان بـ (تمشي) وليس بـ (قالت) .

---

1 – انظر: **روح المعاني**، ج20، ص366 .

2 – انظر: **القطع والائتناف**، النّحاس، ص544. و**المكتفى**، الدّاني، ص436–437 .

3 – انظر: **المرشد في الوقف والابتداء**، العماني، ج2، ص508 .

4 – انظر: **منار الهدى**، الأشموني، ج2، ص123 .

الموضع السّابع عشر:

﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجۡعَلُ لَكُمَا سُلۡطَٰنٗا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَا ۚ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ ٣٥﴾ [القصص:35]

تعانق الوقف بين ﴿إِلَيۡكُمَا﴾ و﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾، والمعنى أنّه لمّا امتحن موسى عليه السلام بمخاوف، طلب من الله أن يجعل أخاه هارون عونا له، لأنّه كان فصيح اللّسان، سمح الخلق، فاستجاب الله له، وشدّ العضد استعارة في المعونة والإنهاض، والسّلطان: الحجّة والبيان، والآيات: هي معجزات موسى عليه السلام[1].

ويجوز أن نعلّق (بآياتنا) بالفعل (نجعل)، او بالفعل (يصلون)، أو بـ (سلطانا)، فإن تعلق بواحد من هذا فالوقف على الثّاني ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾، ويبتدئ بـ (أنتما).

ويجوز أن نعلّق (بآياتنا) بـ (الغالبون)، أي تغلبون (بآياتنا)، فإن علّقناه به فالوقف يكون على الأوّل ﴿إِلَيۡكُمَا﴾، ويبتدئ ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾[2].

والذي يترجّح أنّ الوقف على ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ هو المختار، لأنّ الغلبة كانت بآيات الله – عزّ وجل – .

1 – انظر: **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، ج13، ص287.

2 – انظر: **المحرّر الوجيز**، ابن عطيّة، ج، ص288. و**إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدين درويش، ج5، ص610

الموضع الثّامن عشر:

﴿وَإِذۡ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنۡهُمۡ يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ فَٱرۡجِعُواْۚ وَيَسۡتَـٔۡذِنُ فَرِيقٞ مِّنۡهُمُ ٱلنَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارٗا ١٣﴾ [الأحزاب:13]

في هذا الموضع يتعانق الوقف بين ﴿عَوۡرَة﴾ و﴿بِعَوۡرَةٌ﴾، والمعنى أنّه قالت طائفة من أهل المدينة: ارجعوا، على جهة التّخذيل عن رسول الله ﷺ، و(بيوتنا عورة) أي: منكشفة للعدوّ، أو خالية للسّراق، فأخبر الله أنّ بيوتهم ليست كذلك، وأنّ قصدهم الفرار[1].

ويجوز أن تكون الواو في (وما هي بعورة) استئنافية، ويجوز أن تكون عاطفة، فإن كانت استئنافيّة، فالوقف على الأوّل ﴿بُيُوتَنَا عَوۡرَةٌ﴾، وإن كانت عاطفة فالوقف على الثّاني ﴿وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍ﴾. والوقف على الأوّل (عورة) قال عنه النّحاس كاف[2]، والوقف على الثّاني (بعورة) قال عنه الأشموني كاف[3].

وقال العماني: ﴿بُيُوتَنَا عَوۡرَةٌ﴾ كاف ذكره أبو حاتم، وزعم أبو بكر بن الأنباري أنّ الوقف عند قوله: ﴿وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍ﴾[4]، ولا بأس بما قاله ليكون الجواب مقترنا بالكلام

1 – انظر: **المحرر الوجيز**، ابن عطية، ج4، ص374. و**روح المعاني**، الألوسي، ج21، ص214 .

2 – انظر: **القطع والائتناف**، النحّاس، ص412 .

3 – انظر: **منار الهدى**، الأشموني، ج2، ص162 .

4 – انظر: **المرشد**، زكريا الأنصاري، ج2، ص555. و**الإيضاح**، ابن الأنباري، ص443.

الأوّل، والذي قاله أبو حاتم جيّد أيضا، لأنّه أراد أن يفصل بين ما قالوه وبين الكلام الصّادر عن الله تعالى مكذبا لهم بما قالوه.

والرّاجح هو الوقف على الأول ﴿بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾، حتّى لا تلتبس جملة (وما هي بعورة) بمقول القول .

الموضع التّاسع عشر:

﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾﴾ [الأحزاب:32]

في هذه الآية تعانق الوقف بين ﴿ٱلنِّسَآءِ﴾ و﴿إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾، والمعنى أنّ الله مدح نساء النّبيّ ﷺ بأمرين: **الأوّل:** شرف الزّوجية لرسول الله ﷺ، و**الثّاني:** أمومة المؤمنين، فإن اتقيتن مخالفة حكم الله ورضا رسوله ﷺ، فلستن كأحد من النّساء، أو فلا تخضعن بالقول اللّين الرّقيق حين مخاطبة أحد – ولو كنتنّ أمّهات المؤمنين – لأنّ مريض القلب يطمع حتى في عصر النّبوة[1]،

فالوقف على الأول ﴿ٱلنِّسَآءِ﴾ في تقرير المدح، فالكاف في (كأحد) خبر ليس، والجارّ والمجرور (من النّساء) متعلّق بصفة (أحد) المحذوفة، والجملة بعدها شرطيّة جوابها (فلا تخضعن بالقول).

1 – انظر: **المحرر الوجيز**، ابن عطيّة، ج4، ص382. و**روح المعاني**، الألوسي، ج21، ص251.

أمّا إذا وقفنا على الثّاني ﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾، فجواب الشّرط (لستن كأحد من النّساء)، وجملة (فلا تخضعن بالقول) تكون استئنافية[1].

والوقف الأرجح هنا هو الثّاني ﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾، لأنّ السّياق يقتضيه، والنّهي (فلا تخضعن)، وجوابه (فيطمع الذي في قلبه مرض)، فالفاء واقعة في جواب الطلب على قراءة أبان بن عثمان وابن هرمز (فيطمعِ) ، وهي سببيّة في قراءة الجمهور (فيطمعَ) [2].

والوقف على ﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ تامّ عند الأخفش، وحسن عند ابن الأنباري، وكاف عند النّحاس، والعماني، والأنصاري، والأشموني، ولم يقف أحد منهم على الأوّل[3] .

الموضع العشرون:

﴿لَّئِن لَّمۡ يَنتَهِ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡمُرۡجِفُونَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ لَنُغۡرِيَنَّكَ بِهِمۡ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلٗا ٦٠ مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلٗا ٦١﴾ [الأحزاب:60-61]

في الموضع تعانق الوقف بين ﴿قَلِيلا﴾ و﴿مَّلۡعُونِينَۖ﴾، والمعنى: لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون من اليهود في المدينة عمّا هم عليه من النّفاق وأعمال السّوء لندعونّك إلى قتالهم، ثمّ لا يجاورونك في المدينة إلّا قليلا، ملعونين[4].

1 – انظر: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدّين درويش، ج6، ص167.

2 – انظر: **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، ج7، ص230 .

3 – انظر: **الوقف والابتداء في القرآن الكريم**، جاسم المحيمد، ص272.

4 – انظر: **المحرّر الوجيز**، ابن عطيّة، ج4، ص399.

و(ملعونين): يجوز أن يكون حالا من (ثقفوا) أو (أخذوا)، أي: أينما ثقفوا أخذوا وهم ملعونين، وأهل النحو لا يجوز عندهم أن تقول: ملعونا أينما أخذ زيد يضرب، لأنّ ما بعد حروف الشّرط لا يعمل في ما قبلها[1].

أو أنّ (ملعونين) منصوب على الذّمّ، أي أذمّ، وهذا قول الفرّاء، والطبريّ، والزّمخشري، فإن قدّر هذا فالوقف على الأوّل ﴿قَلِيلا﴾ .

وإن أعربنا (ملعونين) صفة لـ (قليلا) كما قاله الفرّاء، أو بدلا منه كما قاله ابن عطيّة، أو حالا من (لا يجاورونك) كما قاله الأخفش والمبرّد، فالوقف على الثّاني ﴿مَّلْعُونِينَ﴾[2].

والمختار الوقف على الثّاني، لأنّه لا يتعارض مع قواعد النّحو، إلّا باعتبار أنّ الأوّل رأس آية، فالوقف عليها سنّة.

1 – انظر: **معاني القرآن وإعرابه**، الزّجّاج، ج4، ص236.

2 – انظر: **الوقف والابتداء في القرآن الكريم**، جاسم المحيميد، ص272–273.

خاتمـــــة:

الحمد لله على منّه وكرمه وتوفيقه حتى أتممنا هذا العمل المتواضع، والذي نرجو الله من ورائه أن يكون نافعا سديدا، فقد عشنا فترة هذا البحث مع أنوار القرآن الكريم، فكان موضوع بحثنا " **أثر السّياق في توجيه وقف المعانقة في القرآن الكريم** ".

حيث تتّبعنا فيه خطّة نبيّن فيها ما تناوله القُدامى والمُحدثون وما اختلفوا فيه، في تعريفهم للوقف عموما، واجتهاداتهم في تبيين أقسامه، واختلافهم في ذلك، كما تعرّضنا إلى الوقف وصلته بالدّلالة، لنخصّص بعدها الكلام على وقف المعانقة من حيث التعريف، والأقسام ومواضعه في كتاب الله – جلّ وعلا –، لنختم بتطبيقات حول وقف المعانقة وتوجيهه وترجيحات علماء التّفسير والنّحو والقراءة فيه.

ولعلّ أهمّ النّتائج التي نستخلصها يمكن إجمالها فيما يلي:

- علم الوقف من العلوم المهمّة التي يحتاج إلى معرفتها قارئ القرآن الكريم، والغاية منه ليست استراحة القارئ فحسب، بل يجعله يتحرّى الملائمة اللازمة بين الوقف والمعنى، ممّا يعينه على تدبر الكتاب العزيز وفهم معانيه.
- الوقوف في القرآن الكريم هي اجتهاديّة لا توقيفيّة وإن أوهمت بعض الآثار غير ذلك، بدليل اختلاف العلماء فيها تقسيما ووضعا وتوجيها.
- للسّياق وعلاقته بالبنية التّركيبيّة الدّور الرّئيس في توجيه الوقف في القرآن الكريم.
- للنّحو والتّفسير والقراءات والدّلالة وغيرها من علوم الآلة الدّور الفعّال في توجيه الوقف في كتاب الله العزيز.

- وقف المعانقة هو وقف مختلف فيه خاضع لاجتهادات علماء القراءات والضّبط، فاختلفت مذاهبهم بين الغلوّ والإجحاف، فنجد من بالغ في عدّه، وتعسّف في توجيهه، ونجد من تحفّظ فيه فلم تجاوز المواضع عنده أصابع اليد الواحدة.

- اختلفت المرجّحات في وقف المعانقة، إلّا أنّها في أغلبها تعتمد على أقوال المفسرين، أو أدلّة الوحيين، ومنهم من استعان بالسّياق الخارجي المتمثل في التّاريخ والقصص، كما نجد من يحتكم في توجيهاته إلى اختلاف القراءة للآية الواحدة.

- من خلال الجانب التطبيقي يتبيّن لنا أنّ الغرض الذي وضع له وقف المعانقة منه ما هو متعلّق بالمعنى، وغرضه تكثير المعاني، فيكون للكلام معنيان أو أكثر باختلاف الوقف، ومنه ما هو متعلق بالإعراب وعلله، كأن يكون ما بعد الوقف معطوفا على ما قبله أو مستأنفا أو معترضا، إلى غير ذلك من العلل النّحويّة.

كما أنه يمكن الخروج ببعض الملاحظات والتّوصيات التي يمكن أن تفيد الباحثين في هذا الميدان، من ذلك:

- نلاحظ أن كتب التفسير ودواوين النّحو تحتوي على كنز ثمين من التّعرض للوقوف والتّوجيهات، التي من شأنها أن تكوّن مادّة علميّة مهمّة إذا ما أخرجت من بطون تلك الكتب والدّواوين، وانقذت من التّشتّت الذي غالبا ما يُعقّد مُهمّة الباحثين. كأن يبحث في الوقف القرآني وتوجيهاته من خلال كتب النحو، أو أحد كتب التفسير التي عنيت بإبراز هذا الجانب.

- مع اختلاف اجتهادات علماء الوقف يمكن إجراء مقارنة بين اختياراتهم في الوقف، مع ملاحظة جوانب الاختلاف والاتّفاق فيها، وهل لذلك أثر –إن وجد–.

- مع تعدّد التّوجيهات للوقف، يمكن إفراد التّصنيف في هذا المجال حسب التّخصّص، كأن نخصّص توجيهات الفقهاء للوقف وأثر ذلك على الأحكام الفقهية والاختلاف فيها مثلا، أو توجيهات آيات الاعتقاد وأثرها في الآراء الاعتقادية، وهكذا.

وفي ختام هذا البحث لا يسعنا إلّا أن نقول: إن أصبنا فمن الله وحده، وإن اخطأنا وقصّرنا ونسينا فمن أنفسنا ومن الشيطان، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحكام قراءة القرآن الكريم، محمود خليل الحصري، المكتبة المكية، دار البشائر الإسلامية، ط4، 1992م.
2. أحكام القرآن، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، تح: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424هـ / 2003م
3. أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، دط، دت.
4. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين درويش، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط9، 1424هـ / 2003م.
5. إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، دط، 1390هـ / 1971م.
6. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1412هـ / 1992م.
7. البرهان في علوم القرآن، بدرالدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، دط، 1988م.
8. البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تح: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، دط، 1400هـ-1980م.
9. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، مصر، دط، 1973م.

10. تعانق الوقف في القرآن الكريم دراسة موضوعية دلالية، محمّد عادل شوك، مجلة آفاق الثقافة والتراث ع80، محرم 1434 هـ، ديسمبر 2012 م، مركز جمعة الماجد، دبي.
11. تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، دط، دت.
12. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، ط1، 1418هـ / 1997م.
13. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تح: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ / 2006م.
14. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، شهاب الدين محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ / 1999م.
15. الشرح العصري على مقدمة ابن الجزري، محمد بن محمود حوا، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ / 2008م.
16. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط1، 1982م.
17. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1414هـ/1984م، ط2.
18. العباب الزاخر واللباب الفاخر، الحسن بن محمد بن الحسن الصّغاني، تح: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد، العراق، دط، 1986م.
19. علل الوقوف، أبو عبد الله محمد بن طيفور السّجاوندي، تح: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد ناشرون، الرّياض، المملكة العربية السّعودية، ط2، 1427هـ / 2006م.

20. فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تح: حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ / 1987م.
21. القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحّاس، تح: عبد الرحمان بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1992م.
22. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، دط، دت.
23. لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، تح: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ط1، 1392هـ/1972م.
24. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد عبد الحق بن غالب بن عطيّة الأندلسي، تح: عبد السّلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ / 1993م.
25. المحرّر في علوم القرآن، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدّة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1429هـ / 2008م.
26. **المرشد في الوقف والابتداء**، أبو محمد الحسن بن علي العماني، تح: محمد بن حمود بن محمد الأزوري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دط، 1423هـ.
27. المستوفى في النحو، علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، تح: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، دط، 1407هـ / 1987م.
28. معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، محمود خليل الحصري، مكتبة السنّة، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ / 2002م.

29. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزّجّاج، تح: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408هـ / 1988م.
30. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1399هـ / 1979م.
31. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: عبد اللطيف الخطيب، التراث العربي، الكويت، دط، 1421هـ / 2000م.
32. مقاصد الخطاب القرآني بين الوقف والابتداء، أطروحة دكتوراه، أحمد بوصبيعات، جامعة تلمسان، موسم 2012/2011.
33. المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2002م.
34. المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، تح: يوسف بن عبد الرحمان المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ/1987م.
35. من أسرار العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الخانجي، مصر، ط4، 1972م.
36. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ.
37. المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا القاري، تح: أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، ط1، 1426هـ / 2006م.
38. النشر في القراءات العشر، أبو الخير ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1423هـ/2002م.
39. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1421هـ/2001م.

40. وقف التّجاذب في القرآن الكريم، عبد العزيز بن علي الحربي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المدينة المنورة، المملكة العربية السّعودية، ج19، ع31، رمضان 1425.

41. الوقف والابتداء في القرآن الكريم وصلته برسم المصحف والقراءات والإعراب، ياسين جاسم المحيمد، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامية، قطر، دط، 1437هـ / 2016م.

42. الوقف والابتداء في ضوء علم اللسانيات الحديثة، أحمد عارف حجازي، دار فرحة للنشر والتوزيع، مصر، دط، 2008م.

43. وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، دط، 1431هـ.

الفهـــــرس:

- **مقدمة** ..... ص أ
- **الفصل الأول:** الوقف وصلته بالدلالة ص5
  - ✓ **المبحث الأول:** تعريف الوقف ص5
  - ✓ **المبحث الثاني:** الوقف بين التوقيف والاجتهاد ص11
  - ✓ **المبحث الثالث:** أثر السّياق في توجيه الدّلالة التّركيبيّة ص19
- **الفصل الثاني: وقف المعانقة ف القرآن الكريم** ص26
  - ✓ **المبحث الأول:** تعريف وقف المعانقة ص26
  - ✓ **المبحث الثاني:** أنواع وقف المعانقة ص30
  - ✓ **المبحث الثالث:** مواضع وقف المعانقة في القرآن الكريم ص36
- **الفصل الثالث:** توجيه وقف المعانقة في القرآن الكريم (الجانب التّطبيقي) .. ص47
- **خاتمــة** ص73
- **قائمة المصادر والمراجع** ..... ص 76